2020
أكتوبر

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

مشروع ميزانية الدولة لسنة
2021 حسب الأهداف

المشروع السنوي للأداء

لسنة 2021

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الفهرس

المحور الأول:التقديم العام للمهمة 5
1. تقديم استراتيجية القطاع والمهمة: 5
2. تقديم برامج المهمة:..... 8
3. تقديم أهداف ومؤشّرات أداء المهمة: 11
4. الميزانيـة وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط: 13
1.4تقديم ميزانية المهمة لسنة 2021: 13
2.4تقديم إطار النفقات متوسّط المدى (2021-2023) للمهمّة:..... 15
برنامج العـــدل..... 19
1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:..... 19
1.1 خارطة البرنامج:..... 19
2.1التنزيل العملياتي لبرنامج العدل: 19
3.1 إستراتيجية البرنامج: 21
2.أهداف ومؤشّرات قيس الأداء الخاصّة بالبرنامج:..... 24
1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:..... 24
2.2 تقديم أنشطة البرنامج: 27
3.نفقات البرنامج: 29
3.1ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة:..... 29
2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج العدل:..... 32
الوحدة: ألف دينار 33
الملاحق:بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج العدل..... 34
برنامج السّجون والإصلاح..... 59
1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:... 59
1.1- خارطة البرنامج: 59
2.1- التنزيل العملياتي للبرنامج: 59
1.3- إستراتيجية البرنامج:..... 61
2- أهداف ومؤشّرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:..... 63
1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:..... 63
2.2- تقديم أنشطة البرنامج: 69
3.نفقات البرنامج: 71

1.3-ميزانيّة البرنامج حسب طبيعة النفقة: 71
2.3-إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج السجون والإصلاح:.....74
الملاحق:بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج السجون والإصلاح..... 76
برنامج القيادة والمساندة 97
1.1 خارطة البرنامج:.....97
2.1-التنزيل العملياتي لبرنامج القيادة والمساندة: 98
3.1-استراتيجية البرنامج:.....100
2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:..... 103
1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج: 103
2-2 تقديم أنشطة البرنامج.....107
3.نفقات البرنامج:..... 109
1.3 –ميزانية البرنامج: 109
2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج القيادة والمساندة.....113
الملاحق:بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة..... 114

المحور الأول

التقديم العام للمهمة

المحور الأول:التقديم العام للمهمة

1. تقديم استراتيجية القطاع والمهمة:

يشكّل القضاء ركيزة أساسية للمجتمع الديمقراطي ودعامة لدولة القانون والمؤسسات وبذلك فهو الحامي للحريات والضامن للحقوق العامة والفردية. ومن هذا المنطلق فإنّ القضاء لا يعدّ مجرّد خدمة بسيطة تسدى للمواطنين اللذين هم في خلاف مع القانون، بل هو مرفق ينتفع به جميع الناس على اختلاف انتماءاتهم الحضارية والدينية والثقافية فيما يعرض لهم من مسائل في حياتهم الشخصية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها.

وتتولى وزارة العدل مسؤولية إدارة مرفق العدالة ضمن التشكيلة الحكومية، وقد تمّ تحديد مهامها الأساسية بالأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرّخ في 28 نوفمبر 1974، حيث أوكل لها بموجب ذلك صلاحية صياغة وتنفيذ السياسة القضائية وإعداد مشاريع النصوص المتعلقة بسير القضاء ومشاريع الاتفاقيات الدولية في الميدان القضائي كما تشارك في التفاوض بشأنها وتسهر على تطبيقها. ومن جهة أخرى تسهر وزارة العدل أيضا على حسن سير الخدمات العمومية القضائية والقيام بكل الأعمال الضرورية لتحسينها والنهوض بها، بالاعتماد على الهياكل والإدارات المنصوص عليها بالأمر عدد 3152 لسنة 2010 المؤرّخ في 1 ديسمبر 2010 المتعلّق بتنظيم وزارة العدل والمنقّح والمتمّم بالأمر الحكومي عدد 334 لسنة 2018 المؤرخ في 06 أفريل 2018. كما تؤمّن الوزارة سير ومراقبة أنشطة المهن القضائية ومساعدي القضاء في الحدود التي تسمح بها القوانين والتقاليد القضائية. وفي إطار تفعيل دور الإدارات الجهوية تمت مراجعة الإطار التشريعي المنظم لها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 395 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أفريل 2018 المتعلق بتنظيم الإدارات الجهوية والذي مكّنها من المزيد من الصلاحيات خاصة فيما يتعلق بصيانة المحاكم وتجهيزها ومتابعة إنجاز المشاريع المبرمجة على مستوى الجهة.

وفي نفس السياق الرامي إلى النهوض بمرفق القضاء بمختلف مكونات الوزارة، وسعيا إلى العمل على تحسن الأداء وتحسين ظروف عمل الأعوان وتمكينهم من فرص الارتقاء في السلم الوظيفي، تمّ فتح الأفاق أمامهم من خلال إصدار الأمر الحكومي عدد 420 لسنة 2018 المتعلق بتنظيم كتابات المحاكم من الصنف العدلي وضبط شروط إسناد الخطط الوظيفية.

كما تتولى وزارة العدل تطبيق السياسة السجنية والإصلاحية العامة بالبلاد والحرص على تنفيذ السندات والأحكام العدلية السالبة للحرية أو المتعلقة بالعقوبات البديلة والتدابير التربوية المقررة للأطفال الجانحين بالإضافة للمحافظة على أمن الوحدات السجنية والإصلاحية والمودعين بها وتوفير الإعاشة والرعاية الصحيّة والنفسية والاجتماعية للمودعين وتكوينهم وتأهيلهم للاندماج من جديد في المجتمع وفي الحياة المهنية وتطبيق السياسة التعليمية والتكوينية والبرامج التوعوية الموجهة لهم.

وتتمثل الرؤية الاستراتيجية لوزارة العدل في هذه المرحلة في إرساء منظومة قضائية تدافع عن استقلال القضاء وتحمي استقلال السلطة القضائية، تستجيب لحاجيات المتقاضين وتلبي انتظارات المواطنين وتتميز بيسر الإجراءات ونجاعتها. ومن أهمّ القيم التي تتمحور حولها الرؤية الاستراتيجية:

- تكريس مبدأ استقلال السلطة القضائية، وفرض احترام القانون على الكافة دون تمييز،
- الثقة في الكفاءات والمؤسسات القضائية والعمل على تطويرها والنهوض بها،
- العمل على تعزيز قيم النزاهة والمصداقية.

وقد وضعت الوزارة خطة عمل لإصلاح المنظومة القضائية والسجينة للفترة المتراوحة بين سنوات 2016 و2020 ، والتي سيتواصل العمل بها إلى موفي سنة 2021.

وقد تمّ تحديد خمس نتائج مرجوة تتلاءم مع الأولويات الاستراتيجية المنصوص عليها في وثيقة الرؤية وهي كالتالي:

1. **استقلالية وسيادة السلطة القضائية**
2. **تركيز معايير أخلاقيات المهنة في المنظومة القضائية والسجنية**
3. **تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين**
4. **النفاذ إلى العدالة**

5. تدعيم آليات الاتصال والتواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والسجنية.

وتتولى الوزارة تمويل خطة العمل بالتعاون مع الشركاء التقنيين والماليون من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا لإعلان باريس بشأن فعالية الإعانة.

وبالرغم من الضغوطات التي تواجهها المالية العمومية نتيجة لارتفاع كتلة الأجور وتراجع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، فقد تمّ رسم أهداف واضحة ورصد الاعتمادات اللازمة لصيانة البنية التحتية للعديد من المحاكم وبعث محاكم جديدة قصد تقريب مرفق القضاء من المواطن. وقد شهدت سنة 2019 عملا ميدانيا مكثفا لهياكل الوزارة شمل جميع مكونات المرفق العدلي بمختلف ولايات الجمهورية قصد إرجاع الثقة في الكفاءات والمؤسسات القضائية والعمل على تطويرها والنهوض بها، والعمل على تعزيز قيم النزاهة والمصداقية.

وفي إطار تكريس منظومة التصرف العمومي القائم على تحقيق الأداء، أولت وزارة العدل جداول القيادة وجداول المتابعة أهميّة قصوى بالإضافة إلى دعم منظومة الإحصاء والشروع في الرقمنة.

كما حرصت الوزارة خلال تنفيذها لميزانية سنة2019 على إنجاز عدة مشاريع لتحسين ظروف الإقامة بالمؤسسات السجنية والإصلاحية سواء فيما يتعلق بتحسين نوعية الأكلة وظروف الإقامة ودعم برامج التكوين داخل الفضاءات السجنية أو في ما يتعلق بتعهد وصيانة عدة وحدات سجنية وبناء سجون جديدة على غرار سجن بلي وسجن باجة.

وعموما فقد تميّزت سنة التصرف 2019 بالتركيز على تكريس ثقافة تحقيق النتائج رغم محدودية الاعتمادات المرسمة ورغم حاجة القطاع إلى اعتمادات ووسائل إضافية باعتبار خصوصية نشاط الوزارة وما تواجهه من تحديات سيّما في مجال مكافحة الإرهاب ومقاومة الفساد الاقتصادي والمالي وحلّ الإشكاليات والنزاعات العقارية التي لها تأثير مباشر على مناخ الاستثمار بالبلاد.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وزارة العدل تتحمل مع شركائها مسؤولية تنفيذ استراتيجيتها وخاصة المجلس الأعلى للقضاء والجمعيات المهنية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والوزارات الأخرى والمنظمات العالمية ذات العلاقة.

2. تقديم برامج المهمة:

اعتمادا على منهجية التصرف حسب الأهداف تمّ ضبط برامج مهمة العدل بحصرها في برنامجين عمليين يمثلان السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج مساندة وفقا لما يلي:

- **البرنامج الأول: العـــــدل**
- **البرنامج الثاني: السجون والإصلاح**
- **البرنامج التاسع: القيادة والمساندة**

كما تمّ ضبط البرامج الفرعية لكل برنامج وتحديد الهياكل المتدخلة في كلّ برنامج بتقسيم هياكل الوزارة حسب طبيعة نشاطها وتوزيعها على هذه البرامج.

وعلى إثر صدور القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 الذي ينصّ في الفصل 4 منه على أنّ إعداد قانون المالية للسنة يتمّ على أساس برمجة ميزانية متوسطة المدى تمتد على 3 سنوات يتم تحيينها كل سنة تهدف بالأساس إلى ضبط تطور موارد ونفقات ميزانية الدولة بما يعطي رؤية واضحة لإدارة البرامج ويضمن ديمومة ميزانية الدولة.

وباعتبار أن سنة 2020 هي السنة الاولى لتطبيق القانون الأساسي للميزانيّة وتبعا لما تشهده البلاد التونسية نتيجة الازمة الاقتصادية والمالية العالمية الناجمة عن انتشار وباء فيروس كورونا المستجد، من تحديات عميقة لها تداعيات وتأثيرات مباشرة على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العمومية والتوازنات العامة، حرصت وزارة العدل على مجابهة التداعيات السلبية من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية اللازمة للوقاية من هذا الفيروس. ولمجابهة هذه

التحديات تم الحرص على مزيد التحكم في التوازنات الماليّة وترشيد الإنفاق العمومي في عدة مجالات.

- **تركيز مقاربة النوع الاجتماعي: الميزانية المراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال**

تماشيا مع الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة وجملة الأهداف المزمع تحقيقها للفترة 2016-2021، تم إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن أولويات المخطط الخماسي للدولة

وفي هذا الإطار تندرج توجهات وزارة العدل نحو تبني مقاربة تكرس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.

بحيث تعتبر الميزانية المراعية وسيلة لتحقيق المساواة المنصوص عليها بالمعاهدات والمواثيق الدولية وتمكن من وضع آليات للقضاء على كل أشكال التمييز بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع وخاصة منها التمييز الاقتصادي والاجتماعي وذلك بإعادة صياغة وتوجيه البرامج والسياسات العمومية من الداخل لتوظيفها لأهداف التنمية والمساواة لكلا الجنسين. وقد تم تكريس ذلك بصفة صريحة ضمن الفصل عدد 18 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والذي ينص على انه: "يعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس".

وقد تولت وزارة العدل التركيز على هذه المقاربة من خلال اعتماد أهداف و مؤشرات تخص هذه المسألة في كل البرامج.

هيكلة الوزارة حسب البرامج والبرامج الفرعية

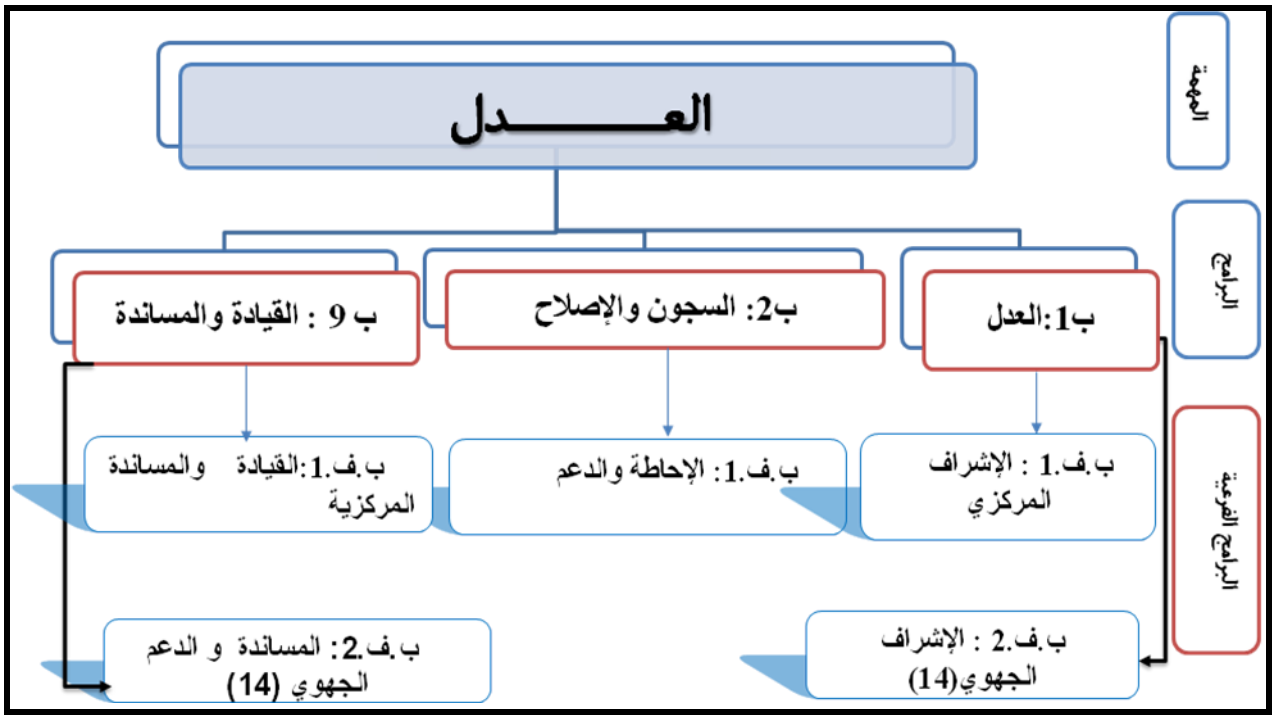

الهياكل المتدخلة في البرامج

البرامج	العـــدل	السجـــون والإصلاح	القيادة والمساندة
الهياكل التابعة	- محكمة التعقيب -الإدارة العامّة للشؤون القضائية - دوائر محاكم الاستئناف - المحكمة العقارية وفروعها - المعهد الأعلى للقضاء - المعهد الأعلى للمحاماة	- مؤسسة السجون والإصلاح - المدرسة الوطنية للسجون والإصلاح - المؤسسات السجنية - مراكز إصلاح الأطفال الجانحين	- الإدارات المركزية - الإدارات الجهوية - مركز الدراسات القانونية والقضائية - ديوان مساكن القضاة وأعوان الوزارة

ويتولى رئيس كلّ برنامج تحديد الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قيس الأداء لتقييم النتائج المحققة وذلك على النحو التالي:

البرامج	عدد البرامج الفرعية	عدد الأهداف	عدد المؤشرات
العـــــدل	15	2	8
السجون والإصلاح	1	4	6
القيادة والمساندة	15	3	6
المجموع	31	9	20

3.تقديم أهداف ومؤشّرات أداء المهمة:

جدول عدد 1:

حوصلة أهداف المهمة ومؤشّرات الأداء

البرنامج	الأهداف	المؤشّـرات
البرنامج عدد1: العـــــدل	الهدف 1-1: ضمان خدمات قضائية ذات جودة	**المؤشر1-1-1:** نسبة القضايا والجزائية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة
		المؤشر1-1-2: نسبة القضايا العقارية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة
		المؤشر1-1-3: نسبة الاحكام الغيابية
		المؤشر1-1 -4: نسبة تنفيذ الاحكام الجزائية
		المؤشر1-1 -5: نسبة الأحكام المفصولة من طرف النيابة
	الهدف 1-2: تيسير النفاذ إلى العدالة دون تمييز	**المؤشر1-2-1** نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية
		المؤشر1-2-2: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد
		المؤشر1-2-3: عدد قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة

البرنامج عدد2: السجون والإصلاح	**الهدف 2-1: تعزيز حقوق المودعين ورفاههم**	**المؤشر 2-1-1**: المساحة المخصصة لكل مودع
	الهدف 2-2: خلق فرص لإدماج المودعين	**المؤشر 2-2-1**: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي
		المؤشر 2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي
		المؤشر 2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج
	الهدف 2-3: تحسين ظروف العمل بالمؤسسات السجنية والإصلاحية	**المؤشر 2-3-1**: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين
	الهدف 2-4: تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية	**المؤشر 2-4-1**: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية
البرنامج عدد9: القيادة والمساندة	**الهدف 9-1 تحسين حوكمة المهمة**	**المؤشر9-1-1:** النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية
		المؤشر9-1-2: التطور السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهمة
	الهدف 9-2: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص	**المؤشر9-2-1:** الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور
		المؤشر9-2-2: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين
	الهدف 9-3: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة	**المؤشر9-3-1:** الفارق بين التقديرات وانجازات الميزانية
		المؤشر9-3-2: كلفة التسيير عن كل عون

4. الميزانيـة وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط:

1.4تقديم ميزانية المهمة لسنة 2021:

بالاعتماد على القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019، وعلى منشور السيد رئيس الحكومة عدد 16بتاريخ 14 ماي2020 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021، وبعد مناقشة مشروع ميزانية الوزارة ومختلف الهياكل والمؤسسات تحت الإشراف مع مصالح وزارة المالية تمّ الاتفاق على أن تبلغ جملة ميزانية الوزارة لسنة 2021 في **حدود 780 مليون دينار مقابل 742,205 مليون دينار** خلال تصرف سنة 2020 أي بزيادة قدرها **37,795** م.د تمثل نسبة **5,1 %** . مع الإشارة وأن كتلة الأجور تستأثر بالجزء الأكبر من هذه الزيادة وخاصة تفعيل الزيادة العامة في الأجور، في حين شهدت الاعتمادات المخصصة لوسائل المصالح زيادة طفيفة في حدود **3 %** ، يصعب به مجابهة الزيادة في سعر أغلب المواد وزيادة الطلبات باعتبار زيادة حجم العمل والإحداثات الجديدة.

أما بخصوص نفقات الاستثمار فقد شهدت انخفاضا بحوالي **22,550** م.د على مستوى الدفع. بالرغم من حاجة الوزارة لتدعيم الموارد اللوجستية وضعف البنية التحتية إلى جانب التوجهات العامة للدولة بخصوص التحديات الأمنية التي تواجهها البلاد لمقاومة الإرهاب والتهريب وضرورة تدعيم الوزارات ذات العلاقة على غرار وزارة العدل في بعديها القضائي والسجون والإصلاح.

وتتوزع الاعتمادات بين البرامج حسب الجدول التالي:

جدول عدد2:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2021حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الأقسام / البرامج	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع
برنامج العدل	291 000	10 678	6 230	15 000	0	322 908
برنامج السجون والإصلاح	343 000	40 700	1 000	25 000	0	409 700
برنامج القيادة والمساندة	20 000	12 622	4 770	10 000	0	47 392
المجموع	654 000	64 000	12 000	50 000	0	780 000

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات العمومية

رسم بياني عدد 1:

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2021 حسب البرامج(اعتمادات الدّفع)

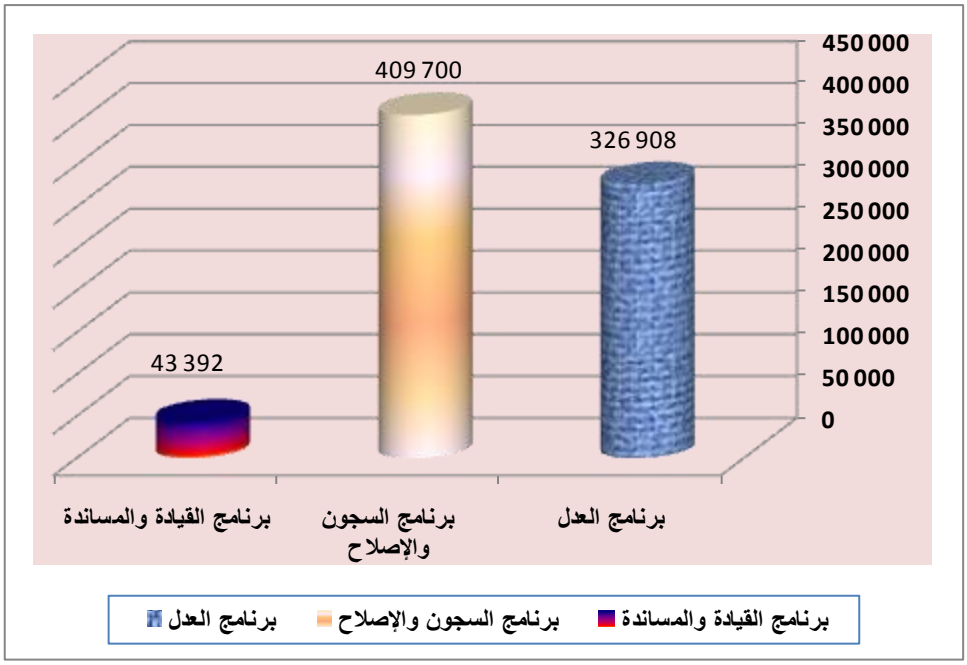

2.4تقديم إطار النفقات متوسّط المدى (2021-2023) للمهمّة:

انخرطت وزارة العدل في الدفعة الأخيرة من الوزارات (وزارات السيادة) لإعداد الميزانية حسب الأهداف وتتوزع الاعتمادات المقترحة لسنة 2021 بين البرامج حسب الأنشطة التي تم ضبطها لتحقيق الأهداف المرسومة مع مراعاة إمكانيات ميزانية الدولة، سيما بعد انتشار وباء "فيروس كورونا" المستجد وما له من تأثيرات مباشرة على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العمومية والتوازنات العامة وذلك على النحو التالي:

جدول عدد3:

إطار النفقات متوسّط المدى (2021-2023) للمهمّة:التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق.م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التاجير	396 255	446 617	527 161	594 051	654 000	673 859	732 910
نفقات التسيير	59 374	58 630	61 879	64 000	64 000	69 000	71 070
التدخلات	9 208	8 508	14 898	11 604	12 000	11 155	11 155
الاستثمارات	65 979	74 626	69 338	72 550	50 000	79 000	82 000
العمليلت المالية							
بقية النفقات							
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**530 816**	**588 382**	**673 276**	**742 205**	**780 000**	**833 014**	**897 135**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات		**593 080**	**677 974**	**747 705**	**785 500**	**838 734**	**903 065**

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسّط المدى (2021-2023) للمهمة: التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق.م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
برنامج العدل	227 744	259 749	301 087	326 059	322 908	334 354	345 126
برنامج السجون والإصلاح	274 199	291 413	327 924	371 504	409 700	420 676	431 153
برنامج القيادة والمساندة	28 873	37 219	44 266	44 643	47 392	47 970	48 721
المجموع	**530 816**	**588 382**	**673 276**	**742 205**	**780 000**	**803 000**	**825 000**

تم تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لمهمة العدل من طرف مصالح وزارة المالية لتبلغ خلال سنة 2023 حولي **825 م.د** أي بزيادة سنوية في حدود **3 %**يصعب بها تحسين جودة الخدمات المقدمة باعتبار ارتفاع الطلبات في مختلف المجالات أمام محدودية الاعتمادات المقترحة حيث أن الوزارة طالبت بنسبة ارتفاع سنوية في حدود**15** %كحدّ أدنى.

المحور الثانـي:

تقديم برامج المهمة

برنامج العدل

برنامج العـــدل

يرأس البرنامج السيد سعيد بن رمضان متفقد عام مساعد بداية من مارس 2020.

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.1 خارطة البرنامج:

يضمّ برنامج العدل إلى جانب الإدارة العامة للشؤون القضائية، محكمة التعقيب ومحاكم الحق العام (دوائر الاستئناف)، إضافة إلى المحكمة العقارية وفروعها. كما يضمّ مؤسستي المعهد الأعلى للقضاء والمعهد الأعلى للمحاماة. ويتكون من البرامج الفرعية التالية:

برنامـــج العـــــدل	
البرامج الفرعية	**الهياكل المتدخلة**
ب.ف.1.1 –الإشراف المركزي للعدل	– محكمة التعقيب (1) – الإدارة العامة للشؤون القضائية –المعهد الأعلى للقضاء (1) –المعهد الأعلى للمحاماة (1)
ب.ف.1.2–الإشراف الجهوي للعدل (15)	– محاكم الاستئناف (15) – المحاكم الابتدائية (28) – محاكم الناحية (87) – المحكمة العقارية وفروعها (18)

2.1التنزيل العملياتي لبرنامج العدل:

تطبيقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019، التي تنصّ على أنّ البرنامج " يشمل مجموعة متجانسة من البرامج الفرعية والأنشطة التي تساهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف السياسة العمومية للبرنامج"، فإنّ عملية التنزيل العملياتي تنطلق في مرحلة أولى من مستوى

البرنامج على أساس ضبط البرامج الفرعية على المستوى المركزي والجهوي. في هذا السياق، تمّ تنزيل برنامج العدل إلى برنامجين فرعين المذكوران أعلاه، ليصبح بذلك أكثر وضوحا وتجانسا. وهو ما يمكن من تحديد المسؤوليات والأنشطة على المستوى المركزي والجهوي بهدف تحسين أداء البرنامج والوقوف على مواطن الضعف لمعالجتها. ثمّ في مرحلة ثانية تم تنزيل البرنامج على مستوى الوحدات العملياتية التي سيعهد لها التنفيذ المباشر للأنشطة الكفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة للبرنامج.

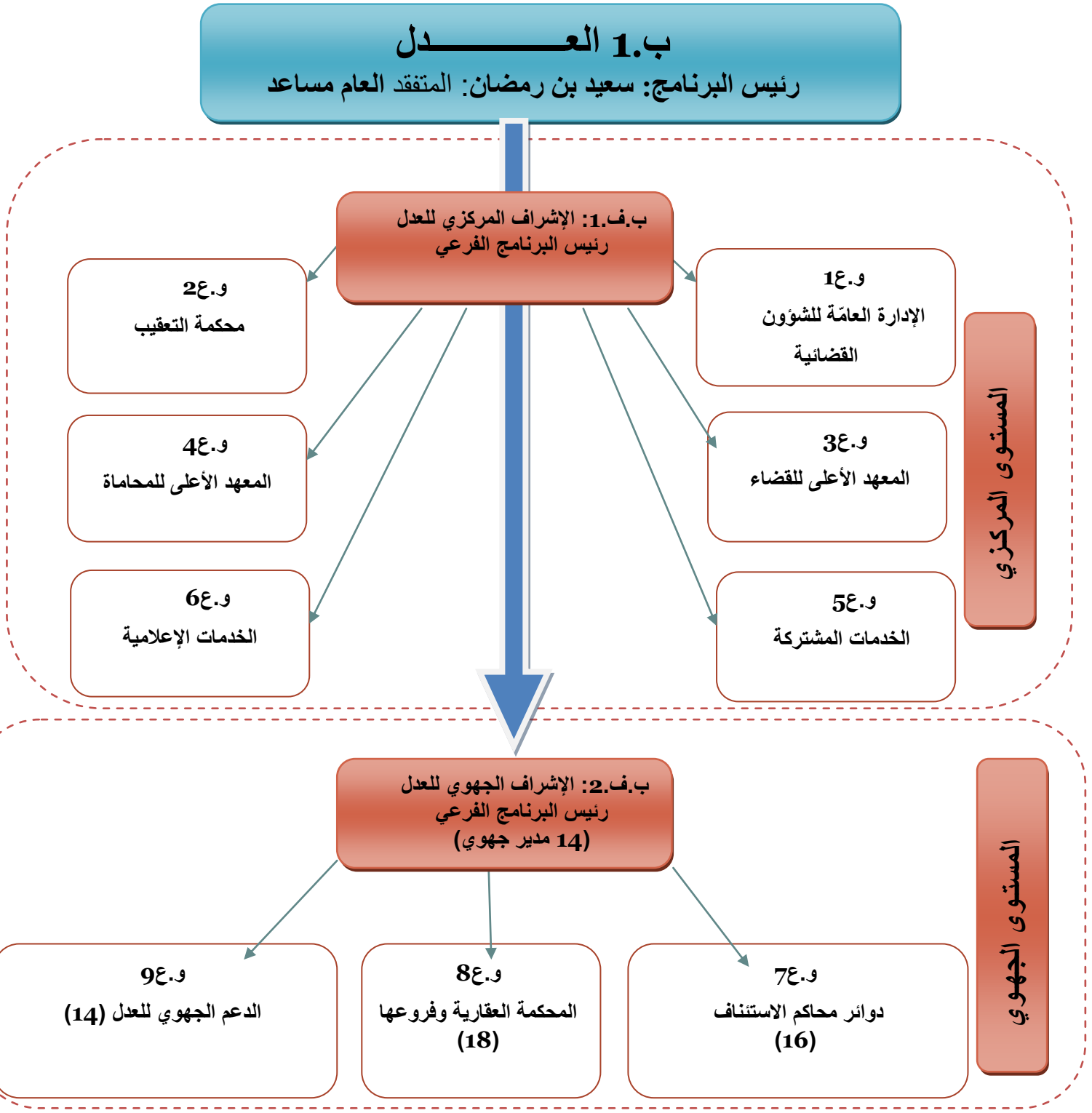

3.1 إستراتيجية البرنامج:

تبّنت وزارة العدل برنامجا استراتيجيا تمّ من خلاله تحديد التوجهات العامة وأولويات الإصلاح في قطاع العدل بتونس. وذلك بعد التشاور مع الأطراف المتدخلة في المجال.

وترتكز الرؤية الإستراتيجية لبرنامج العدل على خمسة محاور تتعلّق أساسا بـ:

1- **حرية واستقلالية السلطة القضائية.**
2- **رفع معايير أخلاقيات المهنة للمنظومة القضائية.**
3- **تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين.**
4- **النفاذ إلى العدالة.**
5- **تدعيم آليات الاتصال والتواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والسجنية.**

واعتبارا لأهمية جودة الخدمات القضائية في تحسين مناخ الاستثمار وتمتين علاقة الثقة بين المواطن والمرفق القضائي، تمّ إفراد هذا المطلب بهدف استراتيجي ببرنامج العدل.

وفي إطار تفعيل مقتضيات القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية، وعملا بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 16 بتاريخ 14 ماي 2020 المتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2021 الذي دعا إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بمقاربة النوع الاجتماع عند ضبط إستراتيجية البرنامج، فقد تم اعتماد هدف استراتيجي ثان يتعلق بتيسير النفاذ إلى العدالة دون تمييز.

وعموما تبقى مسألة تطوير جودة الخدمات القضائية وتيسير النفاذ إلى العدالة إحدى أهمّ الأوليات التي تعمل الوزارة على تحقيقها خاصة فيما يتعلق بتوفير الخدمات القضائية لفائدة المواطن وتيسير الولوج إليها عن بعد، بالإضافة إلى الحق في المطالبة بالإعانة العدلية ومدى الاستجابة لها.

نتيجة انتشار وباء فيروس كورونا المستجد، شهدت البلاد التونسية تحديات عميقة لها تداعيات وتأثيرات مباشرة على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العمومية والتوازنات العامة.

حرصت وزارة العدل على مجابهة التداعيات السلبية اللازمة من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية للوقاية من هذا الفيروس. فمنذ إعلان منظمة الصّحة العالمية في مارس2020 عن فيروس كورونا المستجد وباءا عالميا، سعت الدولة التونسية لإيجاد حلول عملية في إطار القانون لمجابهة هذا الوباء ففوض مجلس نواب الشعب لرئيس الحكومة إصدار مراسيم لغاية مجابهة تداعيات انتشاره.

حيث سعى المشرع التونسي الى إدماج آلية المحاكمة عن بعد صلب منظومة المحاكمة الجزائية. وعملا بذلك التفويض صدر بتاريخ 27 افريل 2020مرسوم عدد 12 لسنة 2020 والمتعلق باتمام مجلة الاجراءات الجزائية والمتعلق بالمحاكمة عن بعد حيث تم إضافة فصل، وهو الفصل 141 مكرر الذي يسمح بإجراء المحاكمة عن بعد باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة والذي منح السلطة القضائية إمكانية إستعمال وسائل الإتصال السمعي البصري في المحاكمة الجزائية.

وبخصوص تكافئ الفرص، تحتل المرأة في برنامج العدل مكانة هامة، حيث تبلغ نسبة النساء **56%** من مجموع الموظفين المنتمين إلى هذا البرنامج .في حين تبلغ نسبة النساء في مجال القضاء **24%** من جملة الموظفين النساء بالبرنامج وبمعدل 1034 امرأة يشغلن مناصب المسؤولية.

الإحصائيات المفصلة بحسب النوع الاجتماعي

البرنامج	الجنس	العدد	النسب	
برنامج العـــدل	النســاء	أسلاك أخرى 3401	%76	%55
		قضاة 1087	%24	
		4488		
	الرجــال	أسلاك أخرى 2429	%65	%45
		قضاة 1291	%35	
		3720		
مجموع الأفراد للبرنامج		8208		

رسم بياني عدد 2:

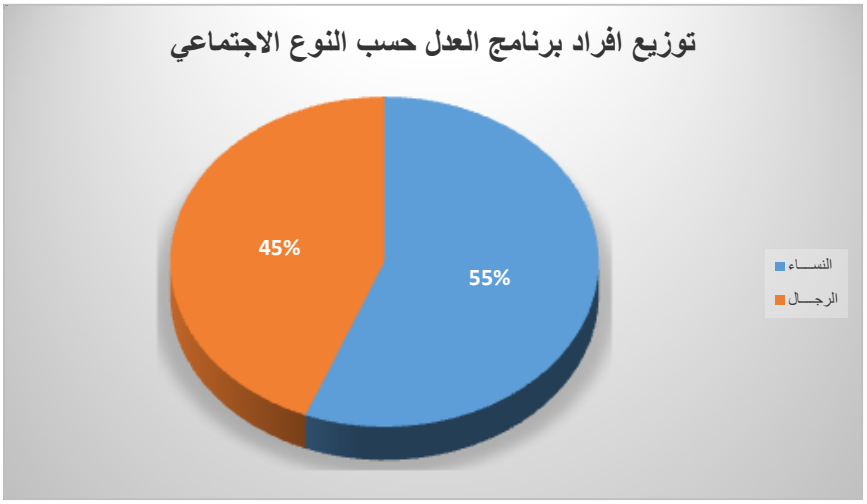

وتتوزع النساء المكلفات بخطط وظيفية حسب الخطة كما يلي:

توزيع النساء والرجال حسب الخطط الوظيفية

البرنامج	الوظيفة	النوع الاجتماعي	العدد	النسبة مقارنة بمجموع النساء والرجال		النسبة مقارنة بالمجموع العام للأفراد	النسبة مقارنة بمجموع الخطط الوظيفية
العدل	رئيس مصلحة	نساء	486	11%		6%	22%
		رجال	344	10%		4%	16%
	كاتب عام	رجال	2	0,1%		0%	0%
	كاهية مدير	نساء	138	3%		2%	6%
		رجال	85	2%		1%	4%
	مدير	نساء	176	4%		2%	8%
		رجال	240	7%		3%	11%
	مدير عام او أكثر	نساء	234	5%		3%	11%
		رجال	509	14%		6%	23%
مجموع الخطط الوظيفية		1034 نساء	2214	1180 رجال	47%	28%	100%

2. أهداف ومؤشّرات قيس الأداء الخاصّة بالبرنامج:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

تم تحديد هدفين إستراتيجيين يساهمان بصفة مباشرة في تحقيق السياسة العمومية للبرنامج. كما تمّ ضبط عدد من المؤشرات الإستراتيجية لقيس نتيجة تحقيق كل هدف. وتتلخّص هذه الأهداف والمؤشّرات في الجدول التّالـي:

جدول عدد5:

حوصلة عامة لأهداف ومؤشرات برنامج العدل

الأهداف	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2019	2020	تقديرات 2021
الهدف 1-1: ضمان خدمات قضائية ذات جودة	**المؤشر1-1:** نسبة القضايا الجزائية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة	%	61.9	56.3	70.1
	المؤشر1-2: نسبة القضايا العقارية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة	%	90	95	95
	المؤشر1-3: نسبة الأحكام الغيابية	%	53.8	51.6	49.5
	المؤشر1-4: نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية	%	50.7	49.7	51.4
	المؤشر1-5: نسبة القضايا المفصولة من طرف النيابة	%	53.7	47.9	56.7
الهدف 1-2: تيسير النفاذ إلى العدالة دون تمييز	**المؤشر2-1:** نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	%	70.4	70.0	70.5
	المؤشر2-2: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد	عدد	5	6	7
	المؤشر2-3: عدد قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة	عدد	6984	7068	7156

الهدف1-1: ضمان خدمات قضائية ذات جودة:

- **تقديم الهدف:** تمّ اختيار هذا الهدف الاستراتيجي باعتباره يساهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف السياسة العمومية للبرنامج الرامية أساسا إلى توفير خدمات قضائية ذات جودة، بما يمكن من التسريع في البت في مختلف القضايا الجزائية والعقارية المنشورة، وذلك قصد تحسين مناخ الاستثمار والثقة في الخدمات المسداة لفائدة المواطن. بالإضافة إلى السهر على تقليص نسب الأحكام الغيابية خدمة للصالح العام.
- **مرجع الهدف:** برنامج العدل.

- **مبررات اعتماد المؤشرات:** لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي سيتم ضبط عقود أهداف داخلية على المستوى المركزي والجهوي تتعلق بمزيد التنسيق بخصوص حسن توزيع الإطار القضائي والإداري والاستعانة بلوحة قيادة تعتمد على معدلات فصل القضايا بمختلف المحاكم مما سيساهم في ترشيد توزيع الأعوان بين المحاكم وبالتالي المساعدة على تحقيق الهدف الاستراتيجي المطلوب.

وفي انتظار استكمال النظام المعلوماتي للمحاكم في المادة الجزائية والمدنية تم التنسيق مع إدارة الإحصائيات لاختيار مؤشرات قابلة للقيس في هذه المرحلة تتلخص في:

-نسبة القضايا الجزائية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة.

-نسبة القضايا العقارية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة.

-نسبة الأحكام الغيابية.

-نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية.

-نسبة القضايا المفصولة من طرف النيابة

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-1

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
الهدف :1-1	ضمان خدمات قضائية ذات جودة							
المؤشر: 1-1-1	%	61	62.2	61.9	56.3	70.1	71.6	73.1
المؤشر: 1-1-2	%	75	85	90	95	95	96	97
المؤشر: 1-1-3	%	56	57.6	53.8	51.6	49.5	47.5	45.5
المؤشر: 1-1-4	%	51.6	50.0	50.7	49.7	51.4	52.1	52.8
المؤشر: 1-1-5	%	51.8	53.1	53.7	47.9	56.7	58.6	60.5

الهدف1-2: تيسير النفاذ إلى العدالة دون تمييز

- **تقديم الهدف:** تمّ اختيار هذا الهدف الاستراتيجي في إطار تفعيل أحكام الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية (عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019) الذي ينص في فقرته الأخيرة على أن رئيس البرنامج يعمل على إعداد الميزانية على أساس أهداف

ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرّجال وجميع فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس.

- **مرجع الهدف**: برنامج العدل.
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: يمكن تيسير النفاذ للعدالة عبر تحسين الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد باستعمال آليات الاتصال الحديثة إلى جانب الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية والعمل على فصل قضايا العنف ضد المرأة وذلك قصد ضمان حقوقها المشروعة مثلما نص عليه الدستور التونسي.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-2

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
الهدف: 1-2	تيسير النفاذ إلى العدالة دون تمييز							
المؤشر: 1-2-1	%			70.4	70.0	70.5	70.8	71.6
المؤشر: 1-2-2	عدد	5	5	5	6	7	9	10
المؤشر: 1-2-3	عدد	6829	6904	6984	7068	7156	7248	7344

2.2 تقديم أنشطة البرنامج:

جدول عدد6:
بيان الأنشطة والتدخّلات لبرنامج العدل

بحساب الألف دينار

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	التدخّلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات التقديرية للأنشطة لسنة 2021
برنامج العدل	الهدف 1-1 ضمان خدمات قضائية ذات جودة	المؤشر 1-1-1: نسبة القضايا الجزائية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة	– تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة –الاستعانة بلوحة القيادة للتنسيق بخصوص حسن توزيع الإطار القضائي والإداري بين المحاكم حسب النشاط – تطوير المنظومة الجزائية والمدنية وتعميمها –تفعيل آليات الوساطة .	– تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة – تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي (دوائر محاكم الاستئناف) – إدارة وتطوير مرفق العدالة	168000 146677 8231

المؤشر 1-1-2: نسبة القضايا العقارية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة		✓ إحكام توزيع الإطار البشري للمحكمة العقارية وفروعها حسب حجم العمل ✓ تحسين ظروف العمل بالمقرات وتوفير وسائل العمل الضرورية – إحداث فروع عقارية جديدة حسب حجم العملw – التنسيق بخصوص توزيع القضاة بالمحكمة العقارية وفروعها	– تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة (العقارية وفروعها) – تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي (العقارية وفروعها) – إدارة وتطوير مرفق العدالة	**168000** **146677** **8231**
المؤشر 1-1-3: نسبة الأحكام الغيابية		✓ تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة ✓ تدعيم جهاز النيابة العمومية بالإطار القضائي اللازم . ✓ تدعيم المحاكم بالأعوان المكلفين بإعداد الاستدعاءات وتبليغها وتوفير الامكانيات اللازمة لذلك . ✓ تفعيل دور خلية الفصل السريع من خلال دعمها بالاطار القضائي والاداري وتوفير المواد اللوجستية اللازمة .	– إدارة وتطوير مرفق العدالة – تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	**146677** **8231**
المؤشر 1-1-4: نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية		– تنقيح النصوص القانونية والتشريعية ذات العلاقة – تدعيم أقسام تنفيذ الاحكام الجزائية بالمحاكم بالإطار الإداري اللازم. – إرساء ترابط بيني بين المنظومات الإعلامية بأقسام التنفيذ بالمحاكم ومراكز الامن والقباضات المالية لضمان تنفيذ الأحكام الجزائية .	– إدارة وتطوير مرفق العدالة – تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	**146677** **8231**
المؤشر: 1-1-5: نسبة القضايا المفصولة من طرف النيابة				

الهدف 1-2 تيسير النفاذ إلى العدالة دون تمييز	**المؤشر 1-2-1:** نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	- تنقيح القانون المتعلق بالإعانة العدلية لتوسيع مجالاته وتيسير شروط الحصول عليها . - تفعيل دور لجان الإعانة العدلية والتسريع في اجال البتّ في المطالب المتعلقة بها – التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال الاعانة العدلية لتيسير تنفيذ قرارات الاستجابة لطلب الإعانة العدلية	– تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة	**168000**
	المؤشر: 1-2-2: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد	– تعميم معدات الرقمنة بالمحاكم وتدعيم الاطار الاداري المكلف بالرقمنة بالمحاكم . – تعصير بوابة الوزارة . – توفير الارشاد حول القضايا لفائدة المتدخلين عن بعد –العمل على تحيين محتوى الموقع الرسمي للوزارة باستمرار. – تعميم المنظومات الجزائية والمدنية على المحاكم – تهيئة قاعات الموزعات – تحسين السلامة المعلوماتية – القيادة والمساندة على انجاز المشاريع الرقمية.	– إدارة وتطـــوير مرفـــق العدالة – تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	**146677** **8231**
	المؤشر: 1-2-3 عـدد قضـايا العنـف المفصولة لصالح المرأة	- توفير الإطار القضائي والإداري المختص في قضايا العنف ضد المرأة. - دعم اليات التنسيق بين النيابة العمومية والضابطة العدلية للتسريع في بحث وإحالة الملفات المتعلقة بقضايا العنف ضد المراة والبتّ فيها .		

3.نفقات البرنامج:

3.1ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة:

تبلغ النّفقات الخاصّة ببرنامج العدل 322,908 مليون دينار وتتوزّع كما يلي:

جدول عدد7:

ميزانية برنامج العدل حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدّفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2019	ق.م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	255524	280 835	291 000	10 165	3,62%
نفقات التسيير	10457	10 679	10 678	0	-0,01%
نفقات التدخلات	4014	5 545	6 230	685	12,35%
نفقات الاستثمار	31092	29000	15 000	-14 000	-48,28%
نفقات العمليات المالية					
بقية النفقات					
المجموع	301087	326059	322 908	-3 150	-0,97%

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

تشهد ميزانية برنامج العدل انخفاض قدره 3,150 مليون دينار ويعود ذلك بالأساس إلى التخفيض في نفقات الاستثمار بحولي 14 مليون دينار باعتبار الوضع الاقتصادي الصعب للبلاد. في حين تشهد نفقات التأجير ارتفاعا يناهز 10 مليون دينار.

رسم بياني عدد 3:

توزيع مشروع ميزانية برنامج العدل لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

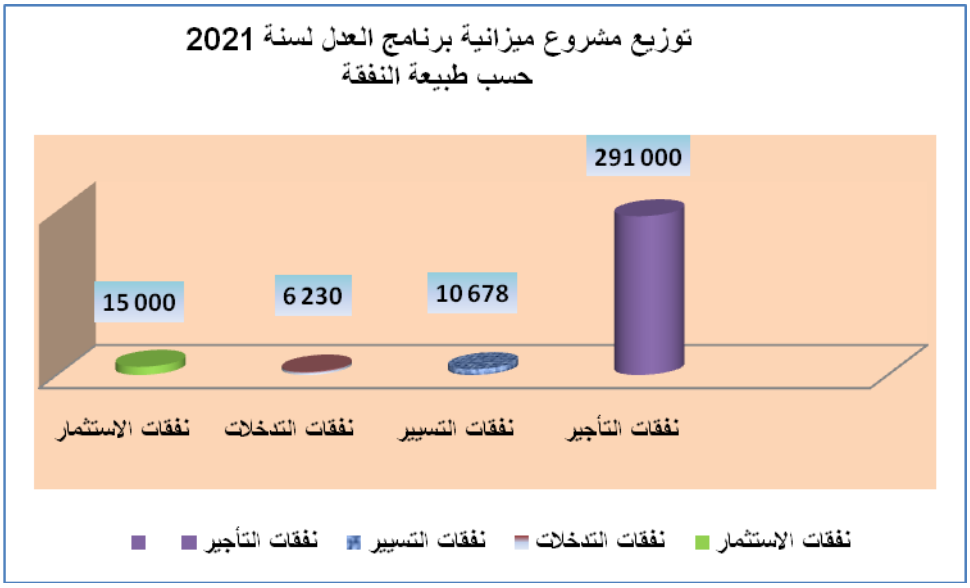

جدول عدد8:ميزانية برنامج العدل حسب مآل النفقة"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

بحساب الألف دينار

بيـــان البرنامج	الأنشطـة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر 2021-2020	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (2)-(1)/(1)
الإشراف المركزي	النشاط1: تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة		164842	168 000	3 158	1,92%
	النشاط2: إدارة وتطوير مرفق العدالة		42338	146 677	104 339	246,44%
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة			207180	314 677	107 497	51,9%
الإشراف الجهوي بتونس	النشاط3: تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي		28564	1 790	-26 774	-93,73%
الإشراف الجهوي ببنزرت			4428	282	-4 146	-93,63%
الإشراف الجهوي بالكاف			12207	927	-11 280	-92,40%
الإشراف الجهوي بباجة			3846	606	-3 240	-84,24%
الإشراف الجهوي بنابل			8181	608	-7 573	-92,57%
الإشراف الجهوي بالقيروان			4692	387	-4 305	-91,75%
الإشراف الجهوي بسوسة			6946	610	-6 336	-91,22%
الإشراف الجهوي بالمنستير			9259	480	-8 779	-94,82%
الإشراف الجهوي بسيدي بوزيد			4312	309	-4 003	-92,84%
الإشراف الجهوي بالقصرين			6506	337	-6 169	-94,82%
الإشراف الجهوي بصفاقس			7972	465	-7 508	-94,17%
الإشراف الجهوي بقفصة			7575	497	-7 078	-93,44%
الإشراف الجهوي بقابس			7704	394	-7 310	-94,88%
الإشراف الجهوي بمدنين			6686	539	-6 147	-91,94%
مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة			118879	8 231	-110 648	-93,1%
مجموع البرنامج			326058	322 908	-3 150	-0,97%

في إطار التنزيل العملياتي لبرنامج العدل خلال سنة 2021 تم تقسيم البرنامج إلى مجموعة من الأنشطة وتوزيع نفقات البرنامج على مستوى البرامج الفرعية والوحدات العملياتية التي يعهد إليها الإنجاز الفعلي للأنشطة، حيث تم تقسيم الإعتمادات على النحو التالي:

- ✓ البرنامج الفرعي المركزي: 314,677 م.د. يمثل نسبة 97 % من جملة البرنامج.
- ✓ 14 برنامج فرعي جهوي : 8,231 م .د. يمثل نسبة 3% من جملة البرنامج.

تم خلال هذه السنة تجميع كتلة الأجور على مستوى البرنامج الفرعي المركزي لعدم جاهزية البرامج الفرعية الجهوية للتصرف في دفع الأجور.

رسم بياني عدد 4:

ميزانية برنامج العدل حسب البرامج الفرعية

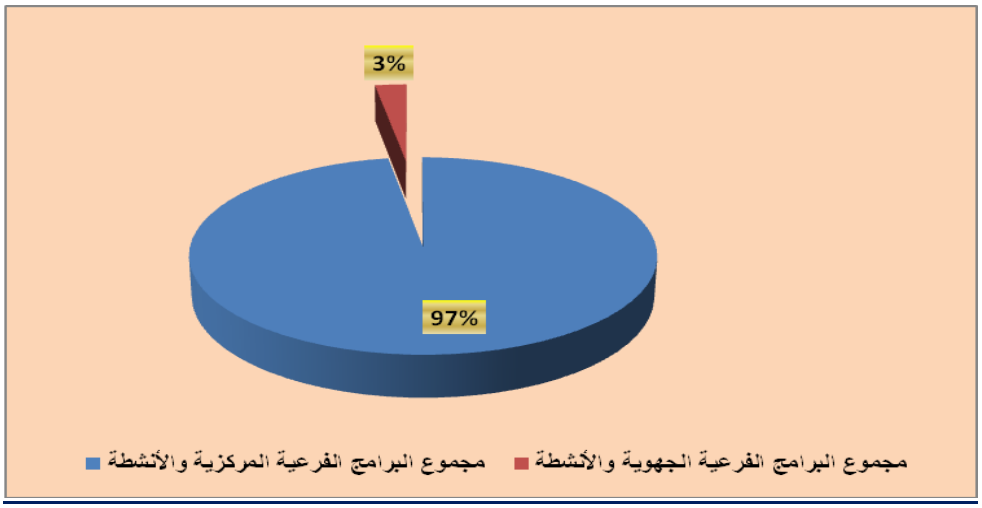

2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج العدل:

جدول عدد9:

إطار النفقات متوسّط المدى (2021-2023)

لبرنامج العدل التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات	إنجازات		ق. م	تقديرات		
	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التأجير العمومي	215 768	255 525	280 835	291 000	301 912	311 876
وسائل المصالح	9 837	10 457	10 679	10 678	10 700	11 000
التدخل العمومي	4 542	4 013	5 545	6 230	6 242	6 250
نفقات الإستثمار	29 603	31 092	29 000	15 000	15 500	16 000
نفقات العمليات المالية						
بقية النفقات						
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**259 750**	**301 087**	**326 059**	**322 908**	**334 354**	**345 126**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**259 848**	**301 185**	**326 157**	**323 006**	**334 464**	**345 236**

بخصوص تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) اقترحت مصالح وزارة المالية نسبة زيادة سنوية في حدود 3% خلال سنوات القادمة لتبلغ ميزانية البرنامج 345 مليون دينار خلال سنة 2023 وهي نسبة ضعيفة يصعب أن تغطي الاحتياجات الحقيقية للبرنامج باعتبار الاحداثات الجديدة المبرمجة بالإضافة إلى ارتفاع حجم العمل وبرمجة العديد من المشاريع الجديدة مثل بناء مقر جديد للمحكمة الابتدائية بتونس.

الملاحق:

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج العدل

بطاقة المؤشر: نسبة القضايا الجزائية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة

1. رمز المؤشر :1-1-1
2. تسمية المؤشر: **نسبة القضايا الجزائية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة**
3. تاريخ تحيين المؤشر: شهر أكتوبر من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف الجهوي للعدل
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **ضمان خدمات قضائية ذات جودة**
4. تعريف المؤشر: يعكس هذا المؤشر طاقة المحاكم العدلية في البت في القضايا المنشورة لديها
5. نوع المؤشر: **نتائج**
6. طبيعة المؤشر: **مؤشر فاعلية**.
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: **جهوي.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: القضايا المفصولة خلال السنة/ (عدد القضايا المتبقية من السنة الفارطة + عدد القضايا الواردة خلال السنة) *100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية%.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية+التقارير الشهرية للمحاكم.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 73.1% سنة 2023 من المؤشر
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 73.1% سنة 2023 من المؤشر
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشّر: نسبة القضايا الجزائية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة	%	61	62.2	61.9	56.3	70.1	71.6	73.1

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة القضايا الجزائية المفصولة من مجموع القضايا المنشورة خلال الفترة 2017-2019 شبه استقرار، باستثناء سنة 2020 التي شهدت تقلصا في نسبة القضايا الجزائية المفصولة نتيجة الحجر الصحي الشامل الذي دام قرابة 3 أشهر بسبب فيروس الكورونا. وستشهد السنوات القادمة ارتفاعا لنسب هذه القضايا ليصل إلى حدود 73.1% خلال سنة 2023.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

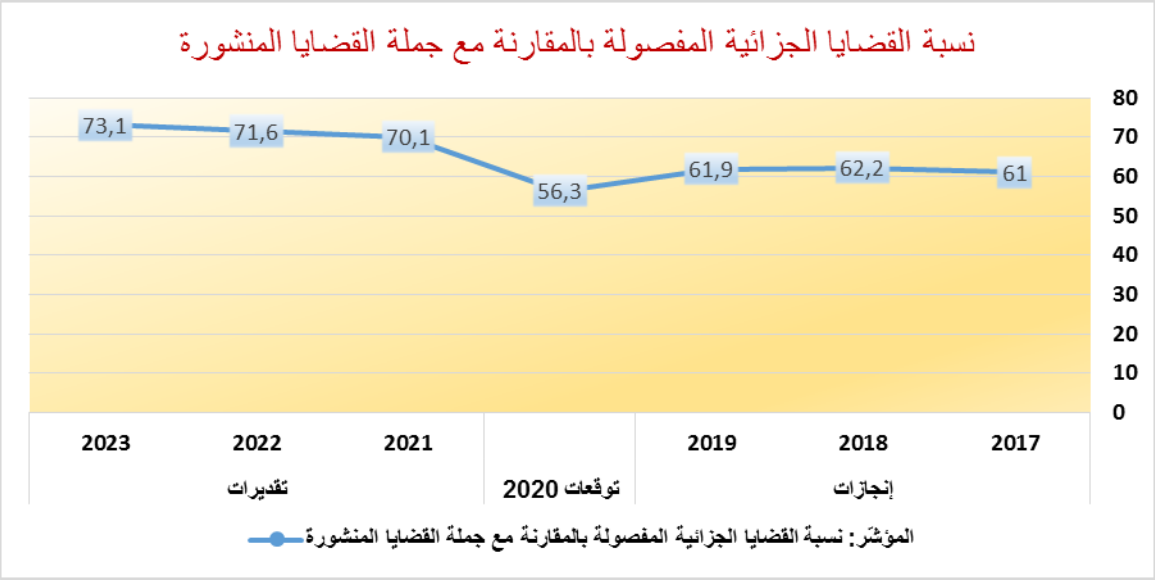

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشّر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشّر لسنة 2021	التدخّلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة القضايا الجزائية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة	% 73.1	% 73.1	%70.1	- - تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة -الاستعانة بلوحة القيادة للتنسيق بخصوص حسن توزيع الإطار القضائي والإداري بين المحاكم حسب النشاط - تطوير المنظومة الجزائية والمدنية وتعميمها -تفعيل آليات الوساطة	- تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة - تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي (دوائر الاستئناف) - إدارة وتطوير مرفق العدالة	168000 146677 8231

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ✓ غياب نظام معلوماتي بالوزارة والاعتماد على العدّ اليدوي في أغلب الإجراءات بالمحاكم
- ✓ نقص في الإطار القضائي والإطار الإداري بالمحاكم في سلك الكتابة
- ✓ سوء توزيع الإطار البشري بين المحاكم حسب النشاط بسبب صعوبة نقلة الأعوان بين المناطق

بطاقة المؤشر: نسبة القضايا العقارية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة

1. رمز المؤشر: 1-1-2
2. تسمية المؤشر: **نسبة القضايا العقارية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة**
3. تاريخ تحيين المؤشر: 15 سبتمبر من كل سنة.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف الجهوي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **ضمان خدمات قضائية ذات جودة**
8. تعريف المؤشر: يعكس هذا المؤشر طاقة المحاكم العقارية في البت في القضايا المنشورة لديها
4. نوع المؤشر: نتائج.
5. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
6. التفريعات حسب البرامج الفرعي: جهوي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: **القضايا المفصولة خلال السنة/ عدد القضايا الواردة خلال السنة *100**
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية%.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية +التقارير الشهرية للمحاكم.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 97% سنة 2023 من البرنامج
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة

III.قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة القضايا العقارية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة	%	75	85	90	95	95	96	97

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

إنّ العدد الجملي للقضايا العقارية المفصولة يمثل نتيجة إيجابية بالنظر إلى قلة إمكانيات المحكمة العقارية وللظروف الوبائية التي مرت بها البلاد نتيجة تفشي فيروس كورونا والتي حتمت توقف المحكمة العقارية و فروعها عن العمل لمدة فاقت الشهرين. ويجب العمل على تطوير عدد الأحكام في الثلاث سنوات المقبلة بنسبة 2% و ذلك بتعزيز الإمكانيات البشرية و المادية. كما تمثل مرحلة مهمة من أجل تجاوز الآثار السلبية لتعثر أعمال المسح الإجباري في السنوات 2013/2012/2011 حيث توقفت أعمال لجان المسح بالكامل في بعض المناطق و كذلك الأبحاث العينية التي يجريها القضاة المقررون في دوائر التسجيل المسحي.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

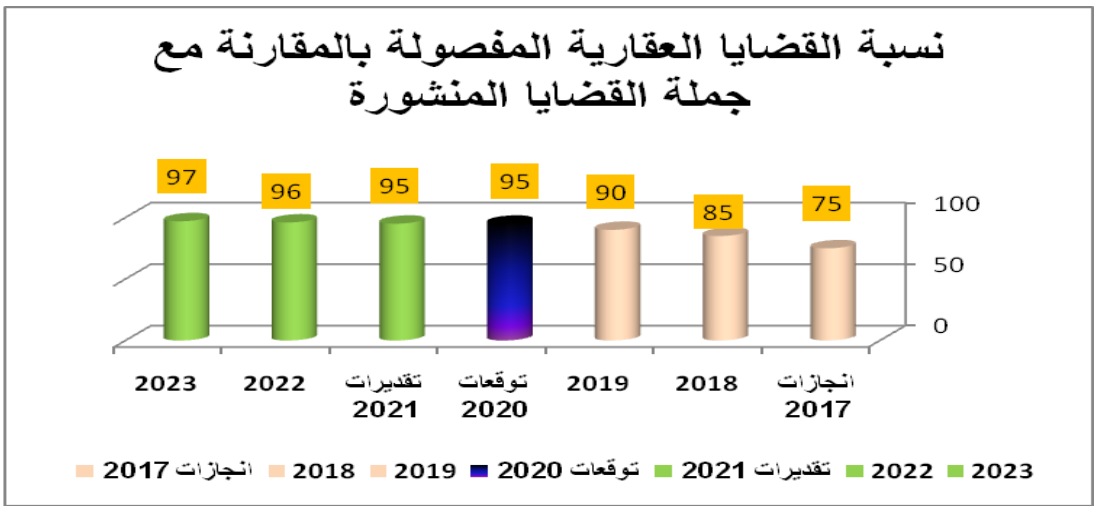

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشّر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشّر لسنة 2021	التدخّلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة القضايا العقارية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة	97%	45000 ملف مفصول	%95	✓ تدعيم الإطار البشري للمحكمة العقارية وفروعها حسب حجم العمل ✓ تحسن ظروف العمل بالمقرات وتوفير وسائل العمل الضرورية – إحداث فروع عقارية جديدة حسب حجم العمل	– تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة (العقارية وفروعها) – تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي (العقارية وفروعها) – إدارة وتطوير مرفق العدالة	168000 146677 8231

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

إن أهم النقائص المتعلقة بهذا المؤشر تعود إلى طبيعة عمل المحكمة العقارية التي أوكل لها القانون في مادة التسجيل الإجباري اختصاص مسح العقارات بكامل التراب الوطني وهو ما يتطلب مجموعة من الأعمال القضائية و الإدارية التي يمر بها الملف قبل أن يحمل عدد قضية يمكن احتسابها وهي تمثل مرحلة هامة تتطلب موارد مالية هامة كتوفير السيارات و الأعوان و أوتاد التحجير بالإضافة إلى الأعوان الفنيين التابعين لديوان قيس الأراضي و المسح العقاري. بالإضافة لذلك فان المحكمة العقارية وان كانت تمثل جزءا من النظام العدلي فهي في ارتباط وثيق مع بقية أطراف المنظومة العقارية و المتكونة من ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري و الديوان الوطني للملكية العقارية و الوكالات العقارية العمومية.

بطاقة المؤشر: نسبة الأحكام الغيابية

1. رمز المؤشر: 1-3-1
2. تسمية المؤشر: **نسبة الأحكام الغيابية**
3. تاريخ تحيين المؤشر: شهر أكتوبر من كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف المركزي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **ضمان خدمات قضائية ذات جودة**
4. تعريف المؤشر: التقليص اقصى ما يمكن في نسبة عدم تبليغ الأحكام الغيابية.
5. نوع المؤشر: نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: **وطني.**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الاحكام الغيابية المفصولة/ جملة الاحكام الجزائية المفصولة *100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية ومعاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية – التقارير الشهرية للمحاكم.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 45.5% خلال تصرف 2023
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:45.5 % خلال تصرف 2023
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة

III. قراءة فى نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الاحكام الغيابية	%	56	57.6	53.8	51.6	49.5	47.5	45.5

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الأحكام الغيابية خلال السنة القضائية 2018-2019 على مستوى محاكم تونس الكبرى 53.8% مقارنة بإنجازات 2018 التي بلغت 57.6% وهو ما يمثل تراجع إيجابي طفيف قدر ب 6.6% وهو ما يبين مدى السهر على تقليص نسبة الاحكام الغيابية. أمّا فيما يتعلق بتقديرات سنة 2020 كانت في حدود 51.6%. وستشهد السنوات القادمة تراجع إيجابي في نسبة الاحكام الغيابية لتصل الى حدود45.5 %خلال 2023.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

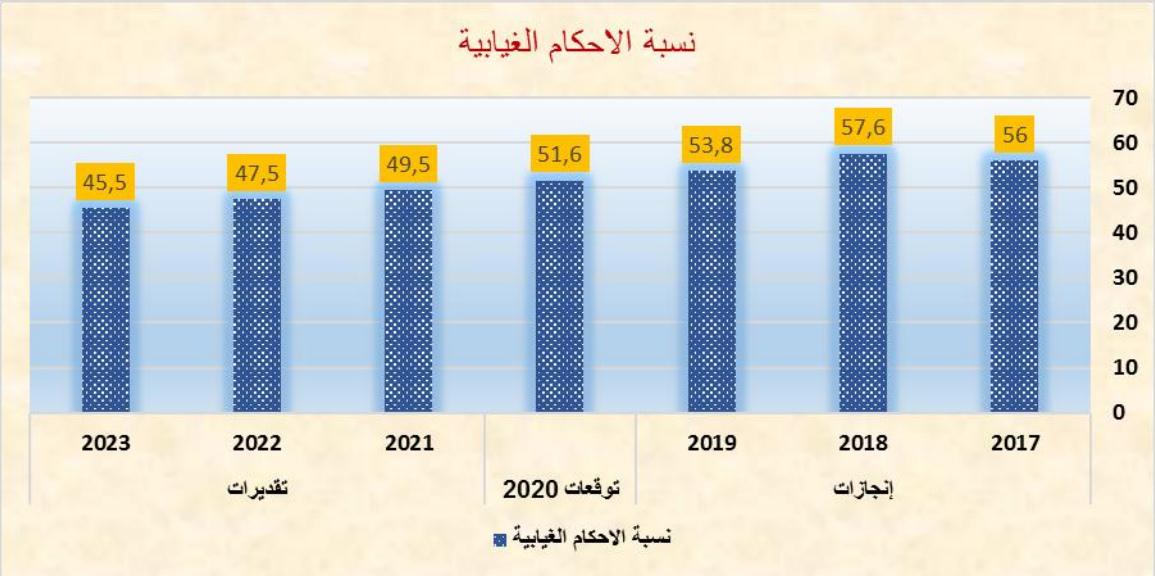

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشّر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشّر لسنة 2021	التدخّلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة الاحكام الغيابية	45.5	45.5	49.5	✓ تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة ✓ تدعيم جهاز النيابة العمومية بالإطار القضائي اللازم . ✓ تدعيم المحاكم بالأعوان المكلفين بإعداد الاستدعاءات وتبليغها وتوفير الامكانيات اللازمة لذلك . ✓ تفعيل دور خلية الفصل السريع من خلال دعمها بالاطار القضائي والاداري وتوفير المواد اللوجستية اللازمة .	– إدارة وتطوير مرفق العدالة – تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	146677 8231

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

من بين أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر نذكر أساسا النقص في الموارد البشرية إضافة إلى أنّ تجربة خلية الفصل السريع للقضايا الجزائية لا تزال حديثة العهد على مستوى المحاكم الابتدائية. في حين لم يقع تركيز خلية الفصل السريع بعد بالمحكمة الابتدائية بتونس. كما أنّ نشاط الخلية لا يشمل كافة المحاضر إذ يستثنى منها قضايا الشيك بدون رصيد والتي تمثل أكثر من 50 % من مجموع القضايا الجزائية وكذلك المحاضر الجبائية والديوانية والمخالفات والجنح المتعلقة بمجلة مخالفة الطرقات.

بطاقة المؤشر: نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية

1. رمز المؤشر: 1-4-1
2. تسمية المؤشر: **نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية**
3. تاريخ تحيين المؤشر: شهر أكتوبر من كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف المركزي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **ضمان خدمات قضائية ذات جودة**
4. تعريف المؤشر: الرفع أقصى ما يمكن في نسبة تنفيذ الأحكام.
5. نوع المؤشر: نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: **وطني.**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأحكام الجزائية المنفذة / جملة الأحكام الجزائية المعروضة للتنفيذ *100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية ومعاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية – التقارير الشهرية للمحاكم.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع اداري
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 52.8% خلال سنة 2023
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 52.8 %
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة

III. قراءة فى نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة تنفيذ الاحكام الجزائية	%	51.6	50.0	50.7	49.7	51.4	52.1	52.8

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

باستثناء سنة 2020 التي شهدت تقلصا في نسبة تنفيذ الاحكام الجزائية نتيجة الحجر الصحي الشامل بسبب فيروس الكورونا، فإن السنوات القادمة ستشهد ارتفاعا لنسب تنفيذ الأحكام الجزائية ليصل إلى نسبة 52.8% خلال سنة 2023.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشّر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشّر لسنة 2021	التدخّلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة تنفيذ الاحكام الجزائية	52.8	52.8	**51.4**	**تنقيح النصوص القانونية والتشريعية ذات العلاقة .** **- تدعيم أقسام تنفيذ الاحكام الجزائية بالمحاكم بالإطار الإداري اللازم .** **- إرساء ترابط بيني بين المنظومات الإعلامية بأقسام التنفيذ بالمحاكم ومراكز الامن والقباضات المالية لضمان تنفيذ الأحكام الجزائية**	- إدارة وتطوير مرفق العدالة تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	**146677** **8231**

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة المؤشر: نسبة الملفات المفصولة من طرف النيابة

1. رمز المؤشر: 1-3-1
2. تسمية المؤشر: **نسبة الملفات المفصولة من طرف النيابة**
3. تاريخ تحيين المؤشر: شهر أكتوبر من كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف المركزي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **ضمان خدمات قضائية ذات جودة**
4. تعريف المؤشر: الترفيع اقصى ما يمكن في فصل الملفات المنشورة لدى النيابة.
5. نوع المؤشر: نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: **وطني.**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الملفات المفصولة من طرف النيابة / جملة الملفات المنشورة لدى النيابة *100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية ومعاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية – التقارير الشهرية للمحاكم.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع اداري
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: **60.5 %** خلال سنة 2023
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الملفات المفصولة من طرف النيابة	%	51.8	53.1	53.7	47.9	56.7	58.6	60.5

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

باستثناء سنة 2020 التي شهدت تقلصا في نسبة الملفات المفصولة من طرف النيابة نتيجة الحجر الصحي الشامل الذي دام قرابة 3 أشهر بسبب فيروس الكورونا ، فإن السنوات القادمة ستشهد ارتفاعا متصاعدا لنسب فصل الملفات المنشورة لدى النيابة ليصل إلى نسبة 60.5% خلال سنة 2023 .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

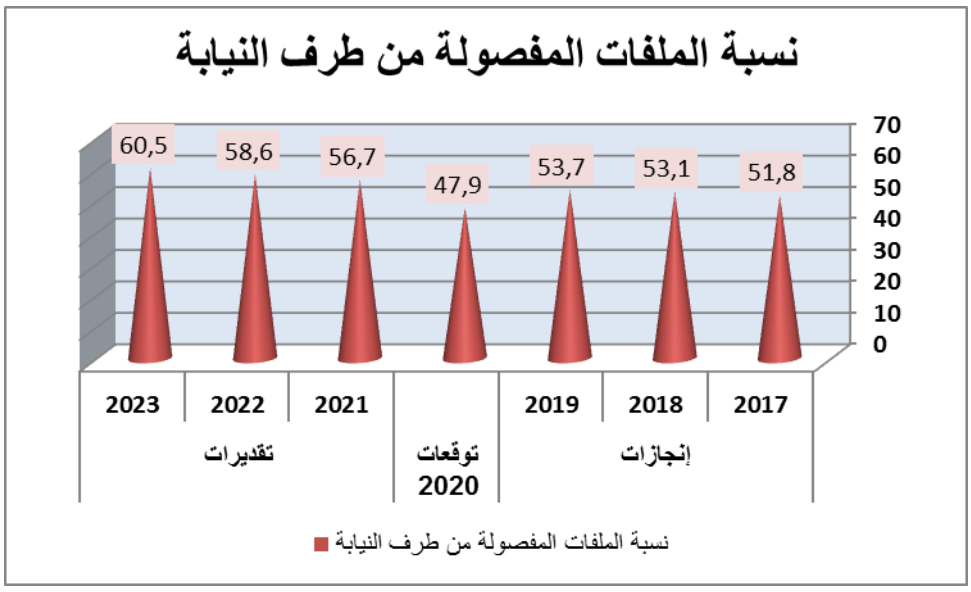

بطاقة المؤشر: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية

1.رمز المؤشر: 1-2-1

2.تسمية المؤشر: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية

3.تاريخ تحيين المؤشر: شهر أكتوبر من كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2.البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف المركزي
3.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **تيسير النفاذ الى العدالة دون تمييز**
4.تعريف المؤشر: يعكس هذا المؤشر مدى تيسير النفاذ الى العدالة دون تمييز
5.نوع المؤشر: نتائج
6.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7.التفريعات حسب البرامج الفرعية: وطني.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1.طريقة احتساب المؤشر: عدد الاحكام الجزائية المنفذة / جملة الاحكام الجزائية المعروضة للتنفيذ *100
2.وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية
4.طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية التقارير الشهرية للمحاكم.
5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري
6.تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
7.القيمة المستهدفة للمؤشر71.6% خلال سنة 2023.
8.القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 71.6%
9.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1.سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	%	63.3	70.3	70.4	70.0	70.5	70.8	71.6

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية خلال الفترة 2017-2020 ارتفاع ملحوظ، وستشهد السنوات القادمة ارتفاعا لنسب الاستجابة ليصل إلى حدود 71.6% خلال سنة 2023. يتبين من السلسلة الزمنية لنسب الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية أن على **كل 4 ملفات** تتعلق بطلب الاعانة العدلية يتم الاستجابة **ل3ملفات**.

3.رسم بياني لتطور المؤشر:

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة:

المؤشّر:	القيمة المستهدفة للمؤشّر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشّر لسنة 2021	التدخّلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	71.6	71.6	10.5	- تنقيح القانون المتعلق بالإعانة العدلية لتوسيع مجالاته وتيسير شروط الحصول عليها . - تفعيل دور لجان الإعانة العدلية والتسريع في اجال البتّ في المطالب المتعلقة بها - – التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال الاعانة العدلية لتيسير تنفيذ قرارات الاستجابة لطلب الإعانة العدلية	– تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة – إدارة وتطوير مرفق العدالة – تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	168000 146677 8231

5.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة المؤشر: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد

1.رمز المؤشر: 1-2-2

2.تسمية المؤشر: : عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد

3.تاريخ تحيين المؤشر: ديسمبر 2019

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2.البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف المركزي
3.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **تيسير النفاذ الى العدالة دون تمييز**
4.تعريف المؤشر: تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدي القضاء على مراحل.
5.نوع المؤشر: نشاط
6.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7.التفريعات حسب البرامج الفرعية: وطني.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1.طريقة احتساب المؤشر: عدد الخدمات التي سيتم انجازها وتوفيرها من المنظومات الإعلامية طبقا لنسبة الاستغلال السنوية المبرمجة للمحاكم
2.وحدة المؤشر: عدد
3.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وضع الخدمة على الخط
4.طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية التقارير الشهرية للمحاكم.
5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التفقدية العامة والادارة العامة للإعلامية
6.تاريخ توفر المؤشر
7.القيمة المستهدفة للمؤشر:10خلال سنة 2023.
8.القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة و الادارة العامة للإعلامية.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1.سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
عـدد الخـدمات القضـائية المتوفرة عن بعد	%		5	5	6	7	9	10

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

وتتمثل الخدمات القضائية عن بعد التي توفرها وزارة العدل عبر بوابة E-JUSTICE الى حدود سنة 2019 في:

- ✓ خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين
- ✓ خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين
- ✓ خدمة فقه القضاء
- ✓ خدمة الترسيم في مناظرات الانتداب لوزارة العدل
- ✓ خدمة استخراج الاستدعاءات لمناظرة انتداب القضاة

3.رسم بياني لتطور المؤشر:

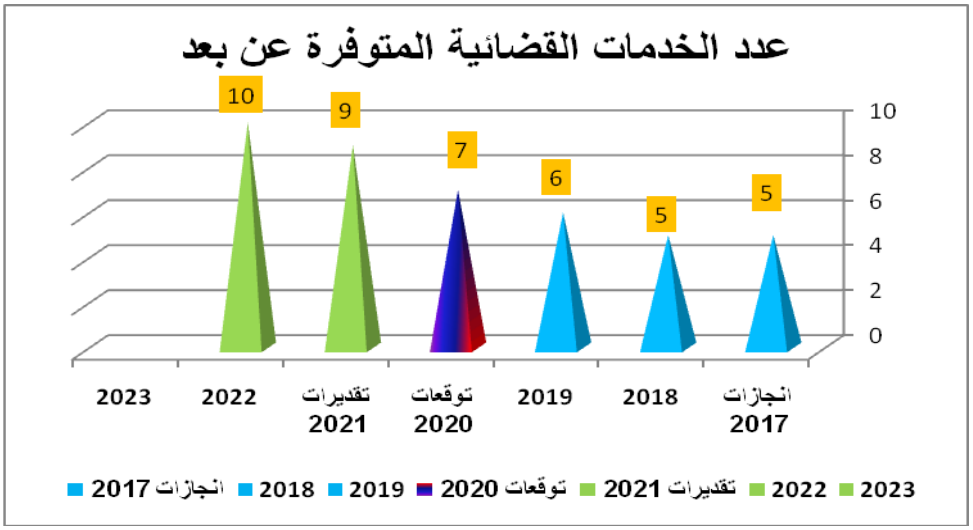

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة:

المؤشّر	القيمة المستهدفة للمؤشّر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشّر لسنة 2021	التدخّلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد	10	7	7	– تعميم معدات الرقمنة بالمحاكم وتدعيم الاطار الاداري المكلف بالرقمنة بالمحاكم . – تعصير بوابة الوزارة . – توفير الارشاد حول القضايا لفائدة المتدخلين عن بعد –العمل على تحيين محتوى الموقع الرسمي للوزارة باستمرار. – تعميم المنظومات الجزائية والمدنية على المحاكم – تهيئة قاعات الموزعات – تحسين السلامة المعلوماتية – القيادة والمساندة على انجاز المشاريع الرقمية.	– إدارة وتطـــوير مرفق العدالة – تنظـــيم مرفـــق العدالـــة علـــى المستوى الجهوي	146677 8231

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

تتمثل اهم النقائص والتحديات المتعلقة بهذا المؤشر في:

قدم المنظومات المستغلة حاليا وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية (مدني، جزائي، عقاري).

قدم بوابة وزارة العدل.

نقص في الرصيد البشري بالإدارة العامة للإعلامية.

نقص الموارد اللوجستية والمالية

عدم مطابقة التنظيم الهيكلي للإدارة العامة للإعلامية للمهمة الموكلة إليها

بطاقة المؤشر: عدد قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة

1. رمز المؤشر: 1-2-3
2. تسمية المؤشر: عدد قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة

تاريخ تحيين المؤشر: شهر ديسمبر من كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر:

3. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
4. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف المركزي
5. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **تيسير النفاذ الى العدالة دون تمييز**
6. تعريف المؤشر: تشمل قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة كل من جرائم العنف الزوجي – العنف الجنسي – العنف الشديد – تشويه بالوجه.
7. نوع المؤشر: نشاط
8. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
9. التفريعات حسب البرامج الفرعية: وطني.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: **عدد قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة (جرائم العنف الزوجي – العنف الجنسي – العنف الشديد – تشويه بالوجه**

2. وحدة المؤشر: عدد القضايا المفصولة

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية التقارير الشهرية للمحاكم.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التفقدية العامة

6. تاريخ توفر المؤشر : شهر جانفي من كل سنة

7. القيمة المستهدفة للمؤشر : **7344 قضية** خلال سنة 2023.

8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: **7344 قضية** خلال سنة 2023

9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
عدد قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة	عدد القضايا المفصولة	6829	6904	6984	7068	7156	7248	7344

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة تصاعدا متواصلا منذ سنة 2017 حيث تطورت عدد القضايا من 6829 سنة 2017 إلى 7344 قضية سنة 2023 أي بفارق يصل إلى 515 قضية وهي نتيجة تدل على مدى حرص العدالة على تطبيق و تثمين القانون أساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأةو السعي لإنصاف المرأة المعنفة و ذلك من خلال تطوير طرق التعاطي مع شكاوى وقضايا العنف ضد المرأة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

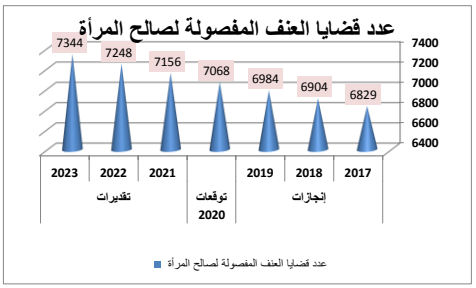

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة:

المؤشّر:	القيمة المستهدفة للمؤشّر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشّر لسنة 2021	التدخّلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
عدد قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة	7344	7344	7156	–توفير الإطار القضائي والإداري المختص في قضايا العنف ضد المرأة. - دعم اليات التنسيق بين النيابة العمومية والضابطة العدلية للتسريع في بحث وإحالة الملفات المتعلقة بقضايا العنف ضد المراة والبتّ فيها .	تـأجير القضـاة والإشـراف على المهن ذات العلاقة – إدارة وتطــوير مرفــق العدالة – تنظـيم مرفـق العدالــة على المستوى الجهوي	**168000** **146677** **8231**

برنامج السّجون والإصلاح

برنامج السّجون والإصلاح

رئيس البرنامج رئيس الهيئة العامة للسّجون والإصلاح: عميد بالحرس الوطني السيّد إلياس الزلاّق منذ غرّة جانفي 2020 عملا بقرار السيدة وزيرة العدل المؤرّخ في 14 أوت 2020.

1-تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.1- خارطة البرنامج:

2.1- التنزيل العملياتي للبرنامج:

تمّ ضبط خارطة البرنامج وإلحاق كلّ الهياكل المدرجة على مستوى الهيكل التنظيمي ضمن البرنامج، وينبثق عن الوظائف الرئيسية للبرنامج مبدئيا برنامج فرعي واحد وهو "الإحاطة والدعم"، ويمثّل هذا البرنامج الفرعي المستوى العمليّاتي الأول لتفويض المسؤولية. وعلى إثر

ذلك يتمّ تنزيل أداء البرنامج على مستوى الوحدات العمليّاتية المنضوية ضمنها والمكلفة بتجسيد المسؤوليات المنبثقة عن البرنامج الفرعي وسيعهد لها التنفيذ المباشر للأنشطة الكفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة للبرنامج.

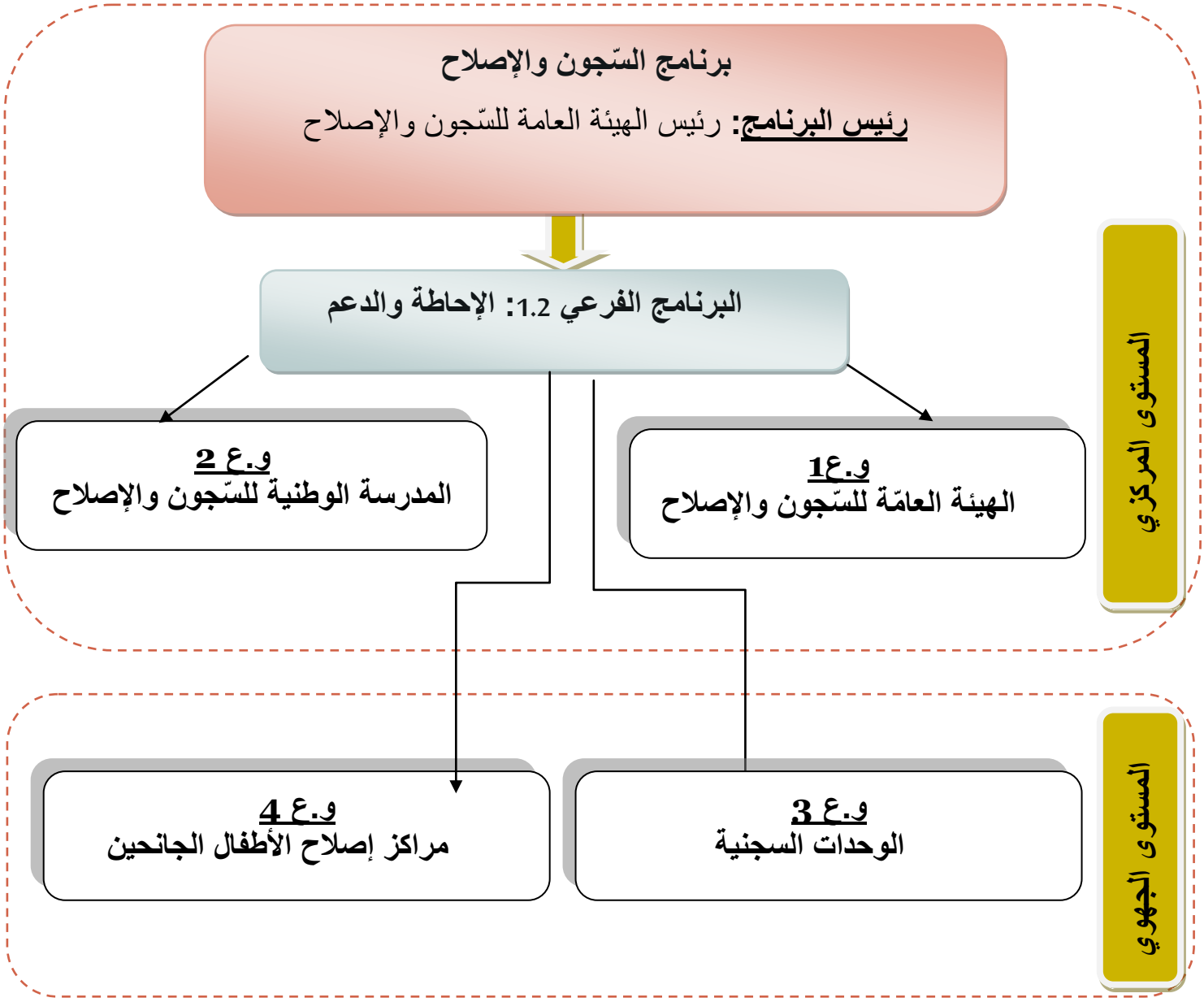

1.3- إستراتيجية البرنامج:

تولي الهيئة العامة للسّجون والإصلاح أهمية بالغة لتحسين ظروف إقامة السجين لما لها من انعكاس إيجابي على سلوكه وعلى علاقته بالعاملين بالمؤسسة السجنية خلال فترة قضاء العقوبة المسلطة عليه وذلك في إطار الاحترام المتبادل وتطبيق القوانين، وهي عوامل تساهم في تأمين حسن التصرف في السجين من خلال المتابعة الدائمة والعملية.

ويشتمل برنامج الهيئة العامة للسّجون والإصلاح على إحداث سجون جديدة لتعويض المتخلي عنها وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية. وسيساهم هذا البرنامج في الرفع من طاقة الاستيعاب وتوفير ظروف إقامة طيبة تستجيب للمعايير الدولية.

كما أن تأهيل المساجين وإعادة إدماجهم في المجتمع عملية تمرّ أساسا عبر التكوين والتشغيل وهي أهمّ حلقة في الاستراتيجيات العامة لبرنامج السّجون والإصلاح كما أنها تساهم في الحد من تفاقم ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإدماجهم من جديد ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي مع الحرص على أن تكون ظروف التكوين هي نفسها المعتمدة بمراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل ومراكز التكوين الخاصة.

هذا ويشمل برنامج الهيئة العامة للسجون والإصلاح كذلك تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية للقيام بمهامهم على أحسن وجه وبحرفية متميزة وفي إطار احترام القوانين، إضافة لتوفير الإحاطة الاجتماعية لهم بحكم خصوصية العمل بالفضاءات المغلقة مع المودعين وما لها من تأثيرات مباشرة على نفسية العون.

وفي ظل تنامي المخاطر والتهديدات الموجهة للوحدات السجنية والإصلاحية فإن تأمين هذه الوحدات أصبح هاجسا وضرورة ملحة خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب.

وأمام ما تشهده المؤسسات السجنية من اكتظاظ، وفي غياب فضاءات إضافية جاهزة لإيواء المساجين، يكمن الحل في توفير الآليات ذات الجدوى والمتوجه اعتمادها لحراسة ومراقبة المساجين، والعمل على استعمالها بصفة جدية ضمن الممارسات اليومية واستنباط الحلول البديلة.

وقد ارتكزت رؤية برنامج السّجون والإصلاح على خمسة محاور استراتيجية تتمثل كالتالي:

- ✓ **تحسين ظروف إقامة المودعين.**
- ✓ **تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم.**
- ✓ **الحد من ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإعادة إدماجهم.**
- ✓ **تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم.**
- ✓ **السعي إلى تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.**

وفي إطار العمل على ما جاء في منشور رئيس الحكومة عدد 16 المؤرخ في 14 ماي 2020 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021 وتطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وخاصة في ما يتعلق بضرورة الأخذ بعين الإعتبار بمقاربة النوع الإجتماعي من خلال المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال، فإن نسبة المرأة العاملة في سلك السّجون والإصلاح تمثل 12،13% من المجموع العام للموظفين البالغ لــ 9102 موظف.

أما في ما يخص النساء المتمتعين بخطة وظيفية فإن النسبة المسجلة تبلغ 8.447% من مجموع الموظفين المتمتعين بخطط وظيفية والمتمثلة في عدد 367 خطة. وتقدر نسبة النساء المتمتعين بخطط وظيفية مقارنة بالعدد الجملي للنساء المنتمين إلى سلك السّجون والإصلاح بــ 2،81% وذلك طبقا للجدول التالي:

الإحصائيات المفصلة بحسب النوع الاجتماعي و الخطط الوظيفية لبرنامج السجون والاصلاح

البرنامج	النوع الإجتماعي	العدد الجملي للإطارات والأعوان	النسبة مقارنة بمجموع النساء والرجال	الخطط الوظيفية									
				رئيس مصلحة	%	رئيس إدارة فرعية	%	مدير إدارة	%	مدير عام	%	رئيس هيئة	%
السّجون والإصلاح	النساء	1104	12،13	19	8،83	10	8،55	2	6.90	0	0	0	0
	الرجال	7998	87،87	196	91،17	107	91،45	27	93،10	5	100	1	100
	المجموع	**9102**	**100**	**215**	**100**	**117**	**100**	**29**	**100**	**5**	**100**	**1**	**100**

ويعود هذا التفاوت بين المرأة والرجل لطبيعة المهام المسندة للإطارات والأعوان المكلفين بإنجاز الأعمال السجنية والتي تعتبر من المهن الشاقة.

2- أهداف ومؤشّرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

في إطار مزيد تحسين جودة وفاعلية برنامج السّجون والإصلاح واعتمادا على جلسات العمل الاستشارية مع الخبراء الفرنسيين تمّ اقتراح إدخال بعض التعديلات على برنامج السّجون والإصلاح لتصبح الأهداف الإستراتيجية كما يلي:

- ✓ **الهدف01: تعزيز حقوق المودعين ورفاههم.**
- ✓ **الهدف02: خلق فرص لإدماج المودعين.**
- ✓ **الهدف03: تحسين ظروف العمل بالمؤسسات السجنية والإصلاحية.**
- ✓ **الهدف04: تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية.**

جدول عدد 10:

حوصلة عامة للأهداف والمؤشّرات

الأهداف	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2019	2020	تقديرات 2021
1- تعزيز حقوق المودعين ورفاههم	1.1.2: المساحة المخصصة لكل مودع	م^2	3.03	3,6	3,8
2- خلق فرص لإدماج المودعين	1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	%	12.03	18	20
	2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	%	43.5	50	55
	3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج	%	----	18	24
3 – تحسين ظروف العمل بالمؤسسات السجنية والإصلاحية	1.3.2: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين	%	46.04	50	55
4- تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية	1.4.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	%	41.11	70	70

الهدف 2-1: تعزيز حقوق المودعين ورفاههم:

تقديم الهدف: رغم ما تشهده ظروف الإقامة في المؤسسات السجنية والإصلاحية من تطور وما يتمتع به المودع من إحاطة نفسية وصحية واجتماعية فإنّ العزم راسخ على مزيد تحسين ظروف هذه الفئة الاجتماعية ذات الاحتياجات الخصوصية.

- **مرجع الهدف**: برنامج السجون والإصلاح

مبررات اعتماد المؤشرات: تعمل الدولة التونسية على تكريس مقاربة الشمولية لحقوق الإنسان باعتبارها حقوقا مكفولة لجميع الفئات بمنأى عن الإقصاء والتهميش إذ لا مجال لحرمان أي شريحة أو أي فرد من المجتمع من الرعاية والعناية.

* تمّ اختيار هذا الهدف قصد تحسين ظروف الإقامة في إطار احترام حقوق الإنسان.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-1

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
الهدف 2-1: تعزيز حقوق المودعين ورفاههم								
المؤشر 2-1-1:	م^2	1,94	2,94	3.03	3.6	3،8	3،9	4،3

الهدف 2-2: خلق فرص لإدماج المودعين:

- **تقديم الهدف:** تمّ اختيار هذا الهدف قصد تدعيم وتطوير برامج تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم في المجتمع وفي الدورة الاقتصادية للبلاد والتقليص من ظاهرة العود بالإضافة لتحسين ظروف الإقامة في إطار احترام حقوق الإنسان. فالهيئة العامة للسجون والإصلاح على وعي تامّ بالدور الهام الذي يقع على عاتقها في مجال الإصلاح والرعاية التي يحتاجها المودعين وتنفيذ برامج تعليمية وتكوينية لفائدتهم، وممّا لاشك فيه أنّ برامج تدريب وتأهيل وتشغيل المودعين تلعب دورا رئيسيا في إنجاح هذه السياسة الإصلاحية، فالاهتمام الذي توليه الدولة لشؤون المودعين منذ إيداعهم السجن وحتى ما بعد الإفراج عنهم، يشمل كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي والتشغيل والتدريب على بعض الحرف والمهن التي تتناسب وقدراتهم وميولاتهم تحضيرا لهم لممارسة حياة طبيعية في مجتمعهم ومساعدتهم على تخطي العقبات نحو حياة كريمة جديدة بعد خروجهم من السجن.

ومن البرامج الإصلاحية ذات الأهمية التي توجه للمودعين أثناء إقامتهم بالمؤسسات العقابية والإصلاحية، برامج التأهيل والتكوين على بعض الحرف والمهن والتي يتمّ على إثرها تمكين المودعين من شهادة مؤهل مهني من وزارة التكوين والتشغيل وهو ما يساعدهم على إعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية. وبالإضافة لذلك فإن بعض المؤسسات السجنية والإصلاحية تتوفر بها ورشات إنتاج وضيعات فلاحية تمكن من تشغيل المساجين في جملة من الاختصاصات وتسعى الهيئة العامة للسجون والإصلاح إلى الترفيع في طاقة التشغيل وذلك بإحداث فضاءات وتهيئة وتوسيع الموجود وتجهيزها بالمعدات والتجهيزات الضرورية.

كما أن الأطفال الجانحين تمّ إفرادهم ببرامج خاصّة نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين وتتمثل خاصة في وضع مسالك لإعادة إدماجهم وهذه الإجراءات تتطلب مزيد الدعم وخاصة توفير الظروف والإمكانيات اللازمة لتركيزها حفاظا على الأطفال وعلى المجتمع بصفة عامة.

- **مرجع الهدف**: برنامج السجون والإصلاح
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: دراسة الموجود والسعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة. ولتحسين مؤشرات هذا الهدف، تمّ اعتماد أهداف وسيطة تتعلق بتدعيم برنامج تكوين مهني عالي التوظيف وتحسين إدماج الأطفال المودعين في الوسط الاجتماعي ومؤشرات داخلية لقيس أداء الأهداف هي كالآتي:

✓ نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي.

✓ نسبة البحوث الاجتماعية الميدانية المنجزة للأطفال الجانحين.

وتساهم هذه المؤشرات في تحقيق الهدف الاستراتيجي "خلق فرص لإدماج المودعين" بصفة غير مباشرة.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-2

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
الهدف :2-2	خلق فرص لإدماج المودعين							
المؤشر: 2-2-1	%	8.6	11.63	12.03	18	20	22	24
المؤشر: 2-2-2	%	19.1	38.03	43.5	50	55	60	65
المؤشر : 2-2-3	%		9.6		18	24	30	40

- **الهدف 2-3: تحسين ظروف العمل بالمؤسسات السجنية والإصلاحيّة:**

تقديم الهدف: ما انفكّت وزارة العدل (الهيئة العامة للسجون والإصلاح) تعمل على إيجاد الحلول للنهوض بالمؤسسة السجنية والإصلاحية والارتقاء بها إلى مستوى يسمح بتحسين ظروف عمل إطارات وأعوان السجون والإصلاح وذلك لجعل الوحدات السجنية والإصلاحية مؤسسات تضطلع بمهامها في ظروف طيبة،

وتولي مؤسسة السجون والإصلاح العناية اللازمة والمتابعة الدائمة للإطارات والأعوان الراجعين لها بالنظر لتطوير المردودية المهنية من جهة وتحسين ظروف العمل بهدف تحقيق أهداف المؤسسة.

وترتكز عملية تطوير المردودية وتحسين الأداء بالأساس على تكوين الإطارات والأعوان لإكسابهم المعارف والمهارات وتحسينها عن طريق التكوين المستمر وهو ما من شأنه أن ينشأ مؤسسة تستمد قوتها من العنصر البشري القادر على الأداء المتميز والإبداع والابتكار وهو ما يترسخ بتوفير ظروف عمل طيبة خاصة بتهيئة الفضاءات وتوفير التجهيزات والمعدات المتطورة والضرورية دون التغافل عن تدعيم الإحاطة الاجتماعية والصحية لفائدتهم.

وتمّ اختيار هذا الهدف قصد توفير ظروف العمل الملائمة للأعوان لأداء مهامهم على أحسن وجه.

- **مرجع الهدف**: برنامج السجون والإصلاح
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: دراسة الموجود والسعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-3

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
الهدف 2-3: تحسين ظروف العمل بالمؤسسات السجنية والإصلاحيّة								
المؤشر 2-3-1:	%	12.2	28.94	46.04	50	55	60	70

- **الهدف 2-4: تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية:**

تقديم الهدف: في ظلّ تنامي التهديدات والمخاطر التي تهدّد أمن الوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة إلى ارتفاع عدد المودعين من أجل القضايا الإرهابية وما يتطلبه ذلك من استعدادات واحتياطات أمنية فإنّ دعم تأمين هذه الوحدات يكتسي أهمية بالغة ويتطلب توفير البنية التحتية والمعدات والتجهيزات الأمنية اللازمة لتحقيق "مؤسسات آمنة ومؤمنة".

وتمّ اختيار هذا الهدف قصد دعم تأمين المؤسسات السجنية والإصلاحية.

- **مرجع الهدف**: برنامج السجون والإصلاح
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: دراسة الموجود والسعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-4

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
الهدف :2-4	تحديث أمن المؤسّسات السّجنية والإصلاحية							
المؤشر: 2-4-1	%	31.9	38.49	41.11	70	70	75	80

2.2- تقديم أنشطة البرنامج:

جدول عدد 11:

بيان الأنشطة والتدخّلات لبرنامج السجون والإصلاح

بحساب ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2021	التدخلات	الأنشطة	الاعتمادات التقديرية
الهدف 2-1 **تعزيز حقوق المودعين ورفاههم**	المؤشر2-1-1: المساحة المخصصة لكل مودع		- تهيئة وتوسيع السجون والمراكز -توفير لباس خاص بالمودعين والتخلص من أدباشهم وتسليمها لعائلاتهم باعتبار وأنها تحتل فضاءات هامة داخل الغرف	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	تعهد: 374012 الدفع: 376662
الهدف 2-2 **خلق فرص لإدماج المودعين**	المؤشر2-2-1: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي		-تنظيم دورات تكوين مستمرّ للمكونين ولرؤساء الورشات حسب مجال تخصصهم. -تنويع الاختصاصات المهنية المواكبة لسوق الشغل من جهة وطبيعة الجهة من ناحية أخرى -تشجيع المساجين على الإقبال للانخراط في البرامج التكوينية والتأهيلية بإحداث لائحة حوافز من بينها التحفيز المادي -مراجعة الشروط والمقاييس المعتمدة في برنامج تأهيل المساجين -فتح المجال أمام الشركات الخاصة للاستعانة باليد العاملة السجنية من خلال تركيز ورشات إنتاج وتكوين داخل الوحدات السجنية من شأنها تدعيم الاختصاصات المركزة - تهيئة وبناء فضاءات التأهيل والتكوين. - تجهيز الورشات بالمعدات. - توفير المواد الأولية والمعدات الخفيفة للتكوين بالورشات وبالمجال الفلاحي -إبرام اتفاقيات تكوين مع المؤسسا المعنية.	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	تعهد: 4303 الدفع: 3103

	المؤشر2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي		-تحيين منظومة تشغيل المساجين ومراجعة التأجير. -إبرام اتفاقيات مع المؤسسا العمومية لتشغيل المساجين -تهيئة الفضاءات الفلاحية	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	تعهد: 822 الدفع: 822
	المؤشر2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج		-تحيين وتدعيم الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية. -تحيين دليل إجراءات التصرف في الاعتماد المخصص لتمويل برنامج إدماج الأطفال المغادرين لمراكز إصلاح الأطفال الجانحين: بصدد الإنجاز. - الترفيع في الإعتمادات المخصصة للبرنامج وفقا للأمر الحكومي عدد 542 لسنة 2019 الفصل 51: بصدد التفعيل -تدعيم آليات التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالات الراجعة لها بالنظر. - ربط الصلة مع المؤسسات لإيجاد عقود تدريب مهني للأطفال. - تدعيم مساهمة وزارة المرأة والطفولة لإيجاد آليات ومسالك الإدماج	تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	23922
الهدف 2-3 **تحسين ظروف العمل بالمؤسسات السجنية**	المؤشر2-3-1: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين		-تنظيم تربصات تكوينية لفائدة الإطارات والأعوان. -بناء مركز تكوين مستمر ببرج الطويل	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	تعهد: 11091 الدفع: 13091

الهدف 2-4 **تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية**	المؤشر2-3-2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية		-تركيز تجهيزات مراقبة وأجهزة مبطل الذبذبات. - تأمين الوحدات السجنية بتركيز الحواجز بالفضاءات الخارجية. -تدعيم وتعميم منظومة المراقبة الفنية بالكاميرا والتحكم في المنافذ عن بعد. -تدعيم القدرات الدفاعية الذاتية (الرمايات العسكرية, تربصات في المجال....). -تركيز منظومة تحديد المواقع بالسيارات لمزيد تأمين المهمات الخارجية. -تركيز وتفعيل منظومة المراقبة بالسوار الإلكتروني	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	تعهد: 14500 الدفع: 10450
			توفير العدد الكافي من الإطارات والأعوان	تنفيذ سياسة السّجون والإصلاح	

3.نفقات البرنامج:

1.3-ميزانيّة البرنامج حسب طبيعة النفقة:

– تبلغ النّفقات الخاصّة ببرنامج السّجون والإصلاح خلال سنة 2021 حوالي **409,700 مليون دينار** مقابل**371,504 مليون دينار** خلال سنة **2020** ، أي بزيادة قدرها 38,196 مليون دينار تمثل نسبة 10,28% ، وتتوزّع كما يلـي:

جدول عدد12:

ميزانية برنامج السّجون والإصلاح حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدّفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات2019	ق.م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة(%)
نفقات التأجير	251 040	292 554	343 000	50 446	%17,24
نفقات التسيير	39 316	40 700	40 700	0	%0,00
نفقات التدخلات	1 737	1 250	1 000	- 250	%-20,00
نفقات الإستثمار	35 831	37 000	25 000	-12 000	%-32,43
نفقات العمليات المالية					
بقية النفقات					
المجموع	327 924	371 504	409 700	38 196	%10,28

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

تمثل نفقات التأجير الجزء الأكبر من البرنامج حيث أن الزّيادة في هذا الباب تجاوزت 17,24 % وذلك لتغطية وتحيين كلفة الانتدابات الجديدة والزيادة في الأجور والترقيات الخصوصية.

في حين لم تشهد نفقات التسيير أية زيادة تذكر رغم ارتفاع كلفة الأكلة وجل المواد الأساسية مثل الأدوية والماء والكهرباء والوقود....

كما أن نفقات الاستثمار سجلت انخفاضا ملحوظ في حدود 12 مليون دينار يصعب بها خلاص المشاريع المتعدد في طور الإنجاز واقتناء معدات خصوصية للسجون والإصلاح.

رسم بياني عدد 1:

توزيع مشروع ميزانية برنامج السجون والإصلاح
لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

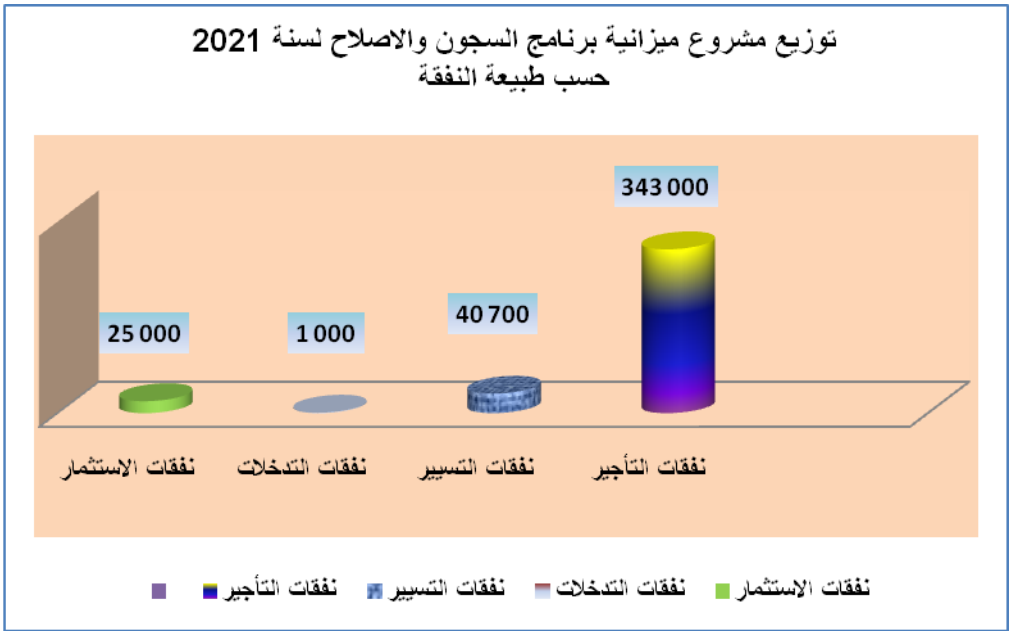

جدول عدد13:

ميزانية برنامج السّجون والإصلاح حسب مآل النفقة"

حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

الوحدة: ألف دينار

بيـــان البرنامج	الأنشطـــة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر 2021-2020	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1)/(1)-(2)
الإحاطة والدعم	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح		98116	104610	6494	6,62%
	تنفيذ سياسة السجون والإصلاح		273388	305090	31702	11,60%
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة			371504	409700	38196	10,28%
مجموع البرنامج			371504	409700	38196	10,28%

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

في إطار التنزيل العملياتي لبرنامج السجون والإصلاح خلال سنة 2021 تمّ تقسيم البرنامج إلى نشاطين وبرنامج فرعي مركزي وحيد وهو الإحاطة والدعم مثلما يبينه الرسم البياني التالي:

رسم بياني عدد 2:

توزيع ميزانية برنامج السّجون والإصلاح حسب الأنشطة

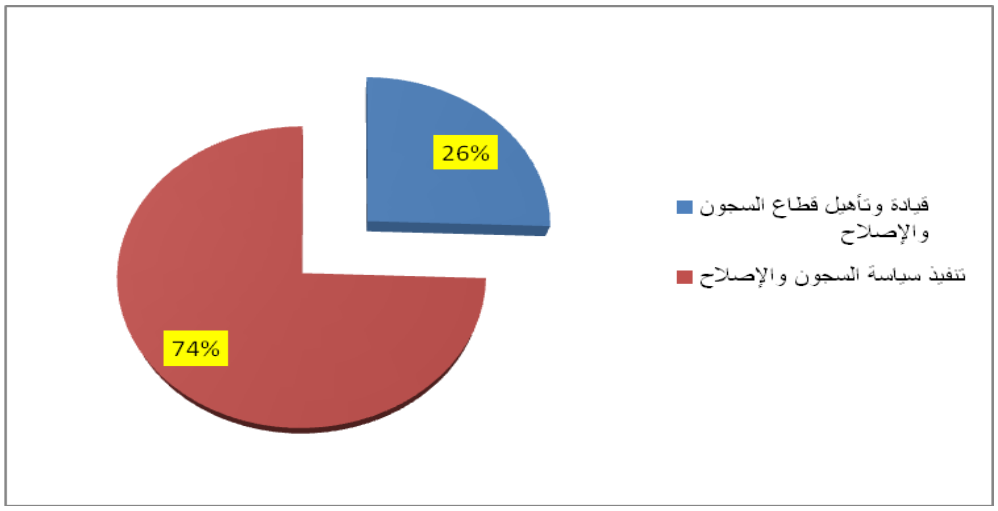

2.3-إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج السجون والإصلاح:

جدول عدد14:

إطار النّفقات متوسّط المدى(2021-2023) لبرنامج السّجون والإصلاح

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

النفقات	إنجازات		ق. م	تقديرات		
	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التأجير العمومي	192 273	251 040	292 554	343 000	352 776	362 653
وسائل المصالح	39 302	39 316	40 700	40 700	41 400	41 500
التدخل العمومي	1 085	1 737	1 250	1 000	1 000	1 000
نفقات الاستثمار	41 540	35 831	37 000	25 000	25 500	26 000
نفقات العمليات المالية						
بقية النفقات						
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**274 199**	**327 924**	**371 504**	**409 700**	**420 676**	**431 153**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**274 199**	**332 389**	**376 004**	**415 022**	**426 176**	**436 853**

في نطاق تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) اقترحت مصالح وزارة المالية نسبة زيادة سنوية تتراوح بين 2 و 3 % وهي نسب ضعيفة يصعب أن تغطي الاحتياجات الحقيقية للبرنامج باعتبار تعديل كلفة الانتدابات الجديدة والزيادة في الأجور وارتفاع كلفة الأكلة وجل المستلزمات الأساسية بالإضافة إلى برمجة العديد من المشاريع الجديدة مثل بناء مقر سجن باجة وتهيئة وتوسيع السجون والإصلاحيات.

الملاحق:

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج السجون والإصلاح

بطاقة المؤشر: المساحة المخصصة لكل مودع

1. رمز المؤشر :2-1-1
2. تسمية المؤشر: المساحة المخصصة لكل مودع.
3. تاريخ تحيين المؤشر: موفي كل شهر.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: السّجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة والدعم
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **تعزيز حقوق المودعين ورفاههم.**
4. تعريف المؤشر: إحداث سجون جديدة وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية:

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: المساحة الجمليّة للفضاءات المخصّصة للمساجين بالوحدات السجنية / معدل عدد المساجين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: المتر مربع / سجين
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: قيس الفضاءات المخصصة للمودعين بمختلف الوحدات.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية / * المسؤول: مدير الوحدة.
6. تاريخ توفر المؤشر: بداية كل سنة موالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 4،3 م²
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 4،3 م²
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الهيئة العامة للسّجون والإصلاح.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المساحة المخصصة لكل مودع	$2م$	1,94	2,94	3,03	3.6	3.8	3.9	4.3

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

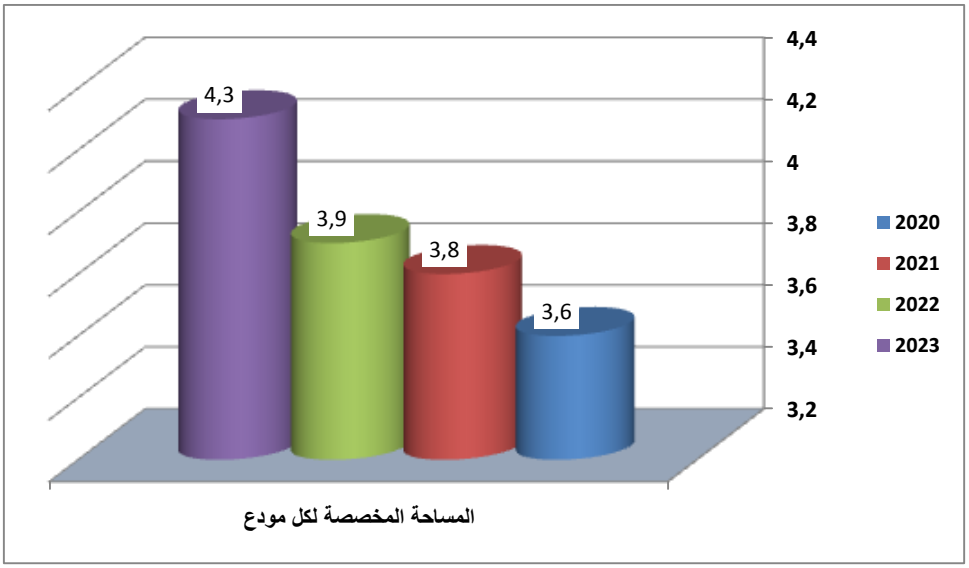

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعادة تهيئة الوحدات السجنية والإصلاحية حتى تكون ملائمة لإقامة المودعين.
- توسعة الوحدات السجنية والإصلاحية (إحداث أجنحة إقامة حديثة وعصرية).
- مواصلة بناء وحدات سجنية جديدة للحد من الاكتظاظ (سجن بلي، سجن باجة...).
- إحداث فضاءات لتأهيل وتشغيل المساجين.

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشّر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشّر لسنة 2021	التدخّلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المساحة المخصصة لكل مودع	4،3	4،3	3،8	– تهيئة وتوسيع السجون والمراكز –بناء السجون والمراكز –توفير لباس خاص بالمودعين والتخلص من أدباشهم وتسليمها لعائلاتهم باعتبار وأنها تحتل فضاءات هامة داخل الغرف	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	التعهد: 374،012 م.د الدفع: 376،662 م.د
					تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

- إهتراء البنية التحتية لأغلب الوحدات السجنية والإصلاحية.
- تعطل في دراسات إنجاز المشاريع الوطنية التي يتم إنجازها على مستوى وزارة التجهيز.
- عدم توفر الإعتمادات الكافية لإنجاز مشاريع التهيئة والتوسعة.

بطاقة المؤشر: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

1. رمز المؤشر :2-2-1
2. تسمية المؤشر: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي
3. تاريخ تحيين المؤشر: بداية كل سنة إدارية

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: السّجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة والدعم
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **خلق فرص لإدماج المودعين.**
4. تعريف المؤشر: تكوين المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي أو الصناعي أو الخدماتي/ معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: إحصاء +تقارير تقييمية لعملية التكوين والمنتفعين بالتكوين.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية والإصلاحية
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية مارس من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 24% خلال سنة 2023
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 24%
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الوحدة السجنية.

III-قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	%	8,6	11,63	12,03	18	20	22	24

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

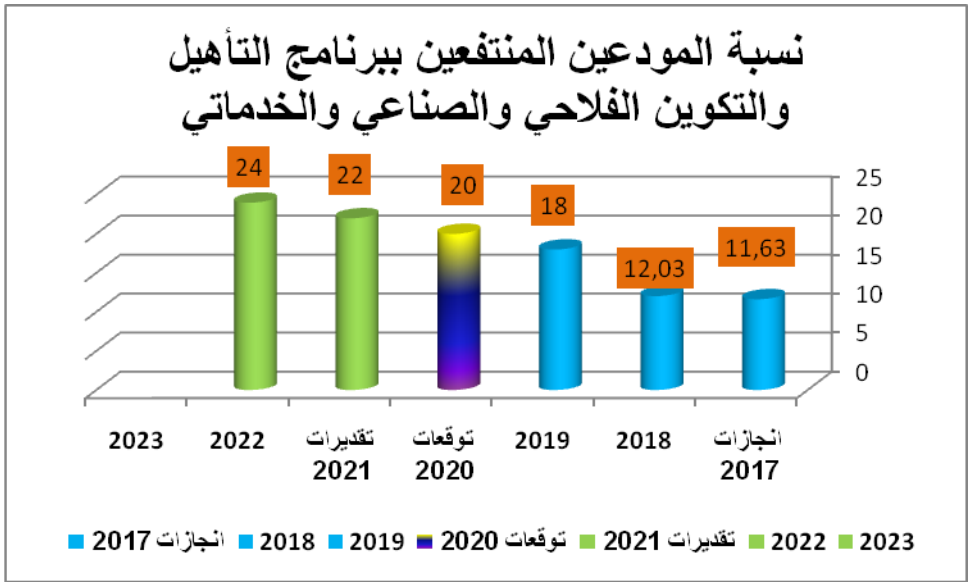

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ تدعيم الورشات بمكونين حسب مجال الإختصاص.
- ✓ إستغلال فضاءات التكوين والتأهيل بالسّجون (مرناق، أوذنة، برج الرومي، سليانة).
- ✓ توفير كافة التجهيزات والأدوات والإطار المختص بورشات التكوين والتأهيل لسجون مرناق، أوذنة ، برج الرومي وسليانة.
- ✓ الترفيع في الميزانية المرصودة لقطاع التكوين والتأهيل بالوحدات السجنية المعنية ومراكز إصلاح الأطفال.
- ✓ إعادة تأهيل الورشات التي لا تستجيب لبرنامج التكوين.

المؤشّر	القيمة المستهدفة للمؤشّر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشّر لسنة 2021	التدخّلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	24	24	20	-تنظيم دورات تكوين مستمر للمكونين ولرؤساء الورشات حسب مجال تخصصهم. -تنويع الاختصاصات المهنية المواكبة لسوق الشغل من جهة وطبيعة الجهة من ناحية أخرى -تشجيع المساجين على الإقبال للانخراط في البرامج التكوينية والتأهيلية بإحداث لائحة حوافز من بينها التحفيز المادي -مراجعة الشروط والمقاييس المعتمدة في برنامج تأهيل المساجين -فتح المجال أمام الشركات الخاصة للاستعانة باليد العاملة السجنية من خلال تركيز ورشات إنتاج وتكوين داخل الوحدات السجنية من شأنها تدعيم الاختصاصات المركزة - تهيئة وبناء فضاءات التأهيل والتكوين. - تجهيز الورشات بالمعدات. - توفير المواد الأولية والمعدات الخفيفة للتكوين بالورشات وبالمجال الفلاحي -إبرام اتفاقيات تكوين مع المؤسسات المعنية.	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	تعهد: 4،303 م.د دفع: 3،103 م.د

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- نقص في عدد الإطار المشرف على التكوين المهني والفلاحي بالسّجون ومراكز الإصلاح.
- نقص التربصات والدورات التكوينية للمشرفين والمسيرين لبرامج التكوين والتأهيل.

- ضعف نسبة إقبال المساجين على الانخراط في برنامج التكوين والتأهيل بسبب تواتر مناسبات العفو والسراح الشرطي وقلة الحوافز وصعوبة على مستوى المقاييس والشروط المعتمدة لبرنامج التأهيل.
- نقص التربصات والدورات التكوينية للمشرفين والمسيرين لبرامج التكوين والتأهيل.
- ضعف الميزانية المرصودة لقطاع التكوين والتأهيل للوحدات السجنية والإصلاحية.
- تقادم ونقص في تجهيزات وأدوات الورشات.
- عدم إمضاء اتفاقيات التعاون والشراكة مع:
  - ✓ وزارة التكوين المهني والتشغيل.
  - ✓ الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.
- إقتراب موعد التقاعد لعدد من رؤساء الورشات والمكونين.
- عدم وظيفية عدد من الورشات لشروط التكوين.
- ضعف الهيكلية المتعلقة بمجال التكوين بالوحدات السجنية والإصلاحية.

بطاقة المؤشر: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي

1. رمز المؤشر :2-2-2
2. تسمية المؤشر: **نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي.**
3. تاريخ تحيين المؤشر:

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: السّجون والإصلاح
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة والدّعم
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: خلق فرص لإدماج المودعين.
4. تعريف المؤشر: تشغيل المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية:

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر :عدد المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي / معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر : نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء عدد المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية والإصلاحية. المسؤول: مدير الوحدة.
6. تاريخ توفر المؤشر:
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 65%
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية65%.
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الوحدة السجنية

قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	%	19,1	38,03	43,5	50	55	60	65

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

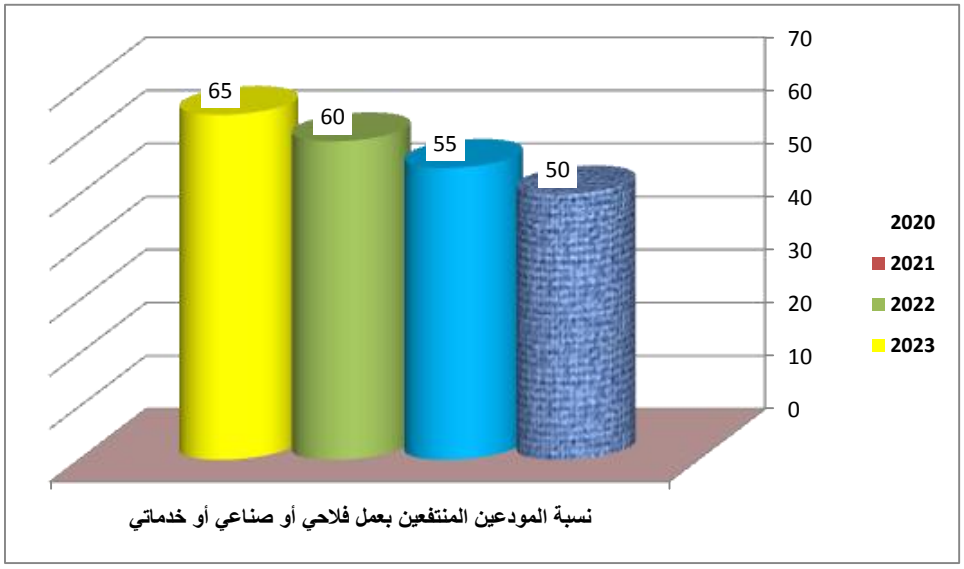

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ إحداث إختصاصات جديدة تتماشى مع متطلبات سوق الشغل: إختصاص نبتات الزينة والتعشيب وصيانة المناطق الخضراء.
- ✓ إحداث ورشات إنتاج جديدة بالوحدات السجنية: مرناق، صفاقس، أوذنة، سوسة، جندوبة، برج العامري وسليانة.

✓ الاستغلال الأمثل للأراضي والضيعات الفلاحية.
✓مراجعة مقاييس تشغيل المساجين بالحضائر الخارجية خاصة المجال الفلاحي.

المؤشّر	القيمة المستهدفة للمؤشّر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشّر لسنة 2021	التدخّلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	65	65	55	–تحيين منظومة تشغيل المساجين ومراجعة التأجير. –إبرام اتفاقيات مع المؤسسات العمومية لتشغيل المساجين	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	0،822 م.د

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر** :

- نقص الفنيين المختصين في مجال الورشات (حدادة- نجارة- أليمنيوم)
- صعوبة تأمين الحضائر السجنية المشغلة في المجال الفلاحي.
- ضعف أجرة المساجين المشغلين في القطاع الفلاحي.

بطاقة المؤشر: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج

1. رمز المؤشر :2-2-3
2. تسمية المؤشر : **نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج.**
3. تاريخ تحيين المؤشر:

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : الإحاطة والدّعم
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: خلق فرص لإدماج المودعين.
4. تعريف المؤشر: الإحاطة بالأطفال الجانحين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة
7. التفرعات: مراكز إصلاح الأطفال الجانحين.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر :عدد الأطفال الجانحين المنتفعين ببرامج الإدماج / العدد الجملي للأطفال الجانحين الوافدين خلال السنة.
2. وحدة المؤشر : نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: إحصاء + تقارير تقييمية لبرامج الإدماج.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مراكز إصلاح الأطفال الجانحين. المسؤول: مدير المركز.
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية مارس من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 40%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير مركز إصلاح الأطفال الجانحين

قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج	%		9.6	13	18	24	30	40

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

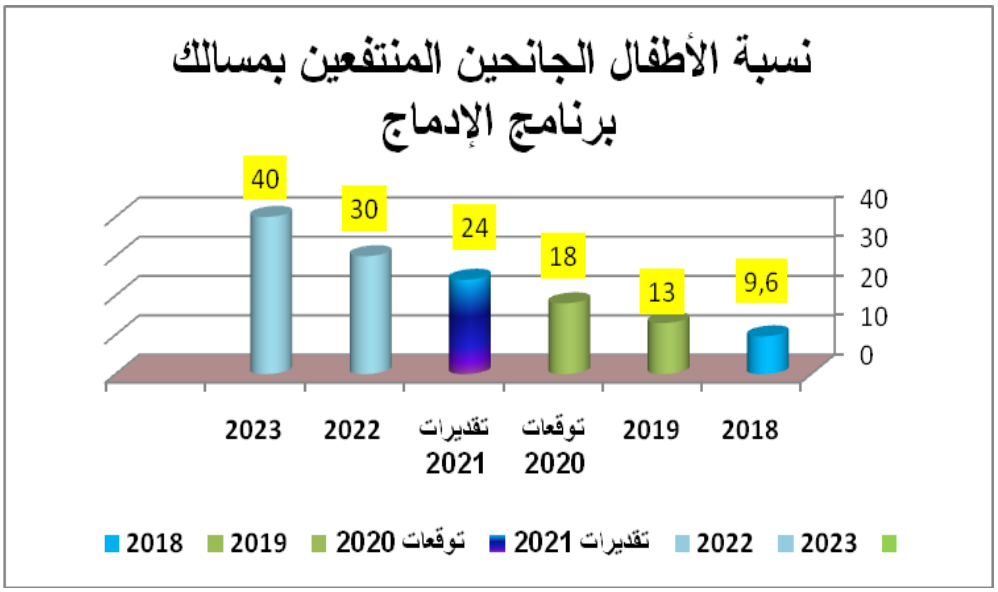

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ تحيين دليل إجراءات التصرف في الاعتماد المخصص لتمويل برنامج إدماج الأطفال المغادرين لمراكز إصلاح الأطفال الجانحين: بصدد الإنجاز.
- ✓ الترفيع في الإعتمادات المخصصة للبرنامج وفقا للأمر الحكومي عدد 542 لسنة 2019 الفصل 51: بصدد التفعيل.

المؤشّر	القيمة المستهدفة للمؤشّر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشّر لسنة 2021	التدخّلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج	40	40	24	تحيين وتدعيم الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية. –تدعيم آليات التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالات الراجعة لها بالنظر. – ربط الصلة مع المؤسسات لإيجاد عقود تدريب مهني للأطفال. – تدعيم مساهمة وزارة المرأة والطفولة لإيجاد آليات ومسالك الإدماج	**تنفيذ سياسة السجون والإصلاح** (مراكز إصلاح الأطفال الجانحين)	**23،922 م.د**

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- ضعف الاعتمادات المرصودة للبرنامج .
- ضعف أدوات التنفيذ: على مستوى الموارد البشرية والإمكانيات المتاحة لمكاتب الادماج.

بطاقة المؤشر: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين

1. رمز المؤشر :2-3-1
2. تسمية المؤشر: **نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين.**
3. تاريخ تحيين المؤشر: بداية كل سنة إدارية

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: السّجون والإصلاح
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة والدعم
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ظروف العمل بالمؤسسات السجنية والإصلاحية.
4. تعريف المؤشر: الرفع من مهارات الأعوان وقدراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية للقيام بمهامهم على أحسن وجه وبحرفية متميزة في إطار احترام القانون.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتوج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بتكوين / العدد الجملي للأعوان.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء + تقارير تقييمية .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الوحدات السجنية + إدارة المصالح المشتركة.
6. تاريخ توفر المؤشر: بداية كل سنة موالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 70%
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 70%
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير المدرسة الوطنية للسجون والإصلاح

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين	%	12,2	28,94	46,04	50	55	60	70

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

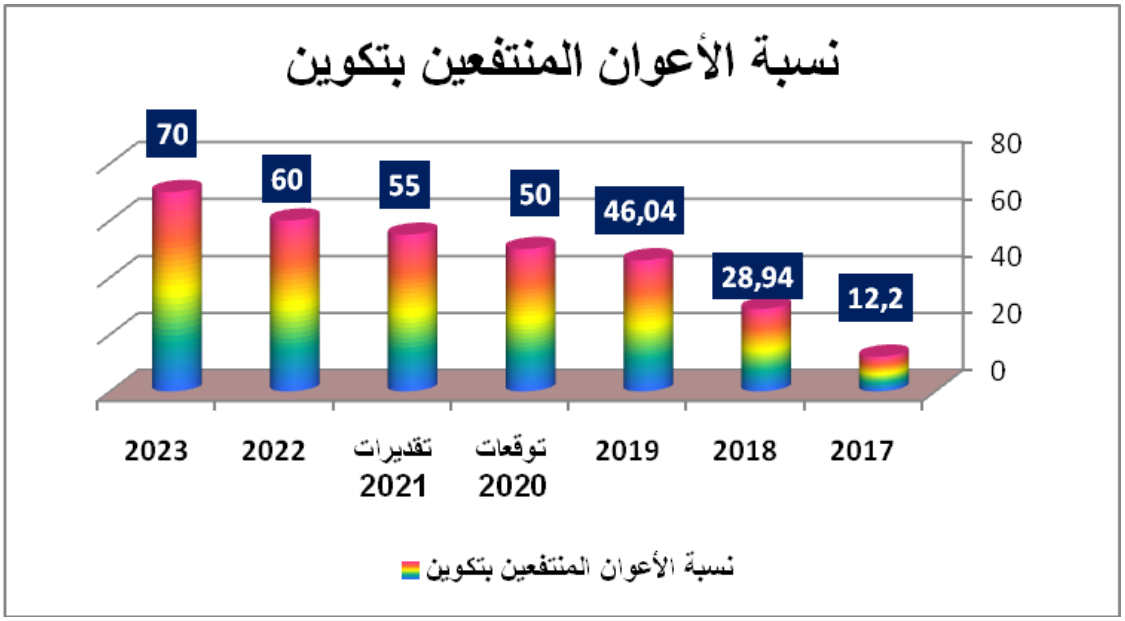

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ تنظيم تربصات تكوينية لفائدة الإطارات والأعوان.
- ✓ بناء مركز تكوين مستمر ببرج الطويل

المؤشّر	القيمة المستهدفة للمؤشّر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشّر لسنة 2021	التدخّلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين	70	70	55	– تنظيم تربصات تكوينية لفائدة الإطارات والأعوان. – بناء مركز تكوين مستمر ببرج الطويل	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	تعهد: 11،091 م.د دفع: 13،091 م.د

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- محدودية الأماكن المخصصة لفائدة إطارات وأعوان سلك السّجون والإصلاح من طرف الهياكل التكوينية التابعة لوزارة الداخلية ووزارة الدفاع.
- عزوف البعض عن الانخراط في الدورات التكوينية لأنها ليس لها مردود مادي أو لأنها غير مفضية للترقية.

بطاقة المؤشر: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

1. رمز المؤشر :2-4-1
2. تسمية المؤشر :**نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية .**
3. تاريخ تحيين المؤشر: شهريا.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: السّجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة والدعم
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية.
4. تعريف المؤشر: السعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية:

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر :مجموع نسب تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء + تقارير تقييمية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية
6. تاريخ توفر المؤشر: آخر كل شهر وسنويا.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 80%
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 80%
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	%	31, 9	38,49	41,11	70	70	75	80

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

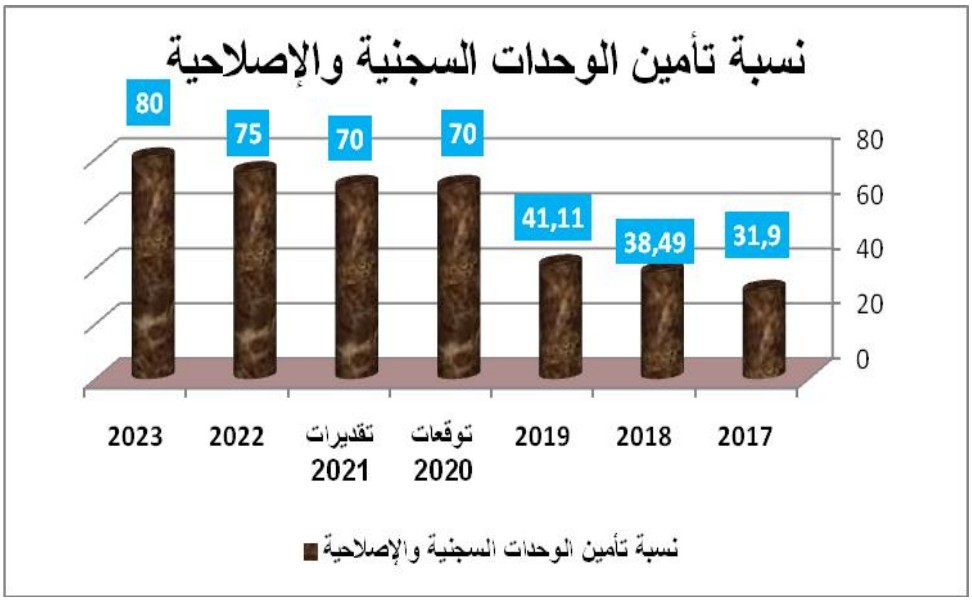

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشّر	القيمة المستهدفة للمؤشّر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشّر لسنة 2021	التدخّلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	80	80	70	-تركيز تجهيزات مراقبة وأجهزة مبطل الذبذبات. - تأمين الوحدات السجنية بتركيز الحواجز بالفضاءات الخارجية. -تدعيم وتعميم منظومة المراقبة الفنية بالكاميرا والتحكم في المنافذ عن بعد. -تدعيم القدرات الدفاعية الذاتية (الرمايات العسكرية, تربصات في المجال....). -تركيز منظومة تحديد المواقع بالسيارات لمزيد تأمين المهمات الخارجية. -تركيز منظومة المراقبة بالسوار الإلكتروني	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	تعهد: 14،500 م.د دفع: 10،450 م.د

برنامج القيادة والمساندة

برنامج القيادة والمساندة

يرأس البرنامج السيد بلقاسم السماعيلي المدير العام للمصالح المشتركة منذ سنة 2017

1.تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 خارطة البرنامج:

تشتمل خارطة برنامج القيادة والمساندة على الهياكل المتدخلة على المستوى المركزي بالبرنامج الفرعي1: **"القيادة والمساندة المركزية"** وهي:

- الديوان وبقية الإدارات العامة
- مركز الدراسات القانونية والقضائية
- الإدارة العامة للمصالح المشتركة
- الإدارة العامة للإعلامية،
- إضافة إلى ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل **(فاعل عمومي)** وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إداريّة.

كما تشتمل على الهياكل المتدخلة على المستوى الجهوي بالبرنامج الفرعي2: **"المساندة والدعم الجهوي"** وتتمثل في الإدارات الجهوية للعدل وعددها 14 إدارة جهوية.

البرنامج 9	القيـادة والمسانـدة	
البرنامج الفرعي1:	ب.ف.1.9: القيادة والمساندة المركزية	
الهياكل المتدخلة	الإدارات المركزية	- الديوان وبقية الإدارات العامة تحت الإشراف - مركز الدراسات القانونية والقضائية - الإدارة العامة للمصالح المشتركة - الإدارة العامة للإعلامية
	مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية	– ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل
البرنامج الفرعي2:	ب.ف.2.9: المساندة والدعم الجهوي (14 مدير جهوي)	
الهياكل المتدخلة	الهياكل الجهوية	الإدارات الجهوية للعدل (14)

2.1-التنزيل العملياتي لبرنامج القيادة والمساندة:

تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد15 لسنة 2019، تمّ تنزيل برنامج القيادة والمساندة إلى برنامجين فرعيين «القيادة والمساندة المركزية»و«المساندة والدعم الجهوي»، ليصبح بذلك أكثر وضوحا وتجانسا. وهو ما يمكننا من تحديد المسؤوليات والأنشطة على المستوى المركزي والجهوي بهدف تحسين أداء البرنامج والوقوف على مواطن الضعف لمعالجتها.

كما تمّ تنزيل البرنامج على مستوى الوحدات العملياتية، والتي سيعهد لها التنفيذ المباشر للأنشطة الكفيلة بتحقيق أهداف البرنامج.

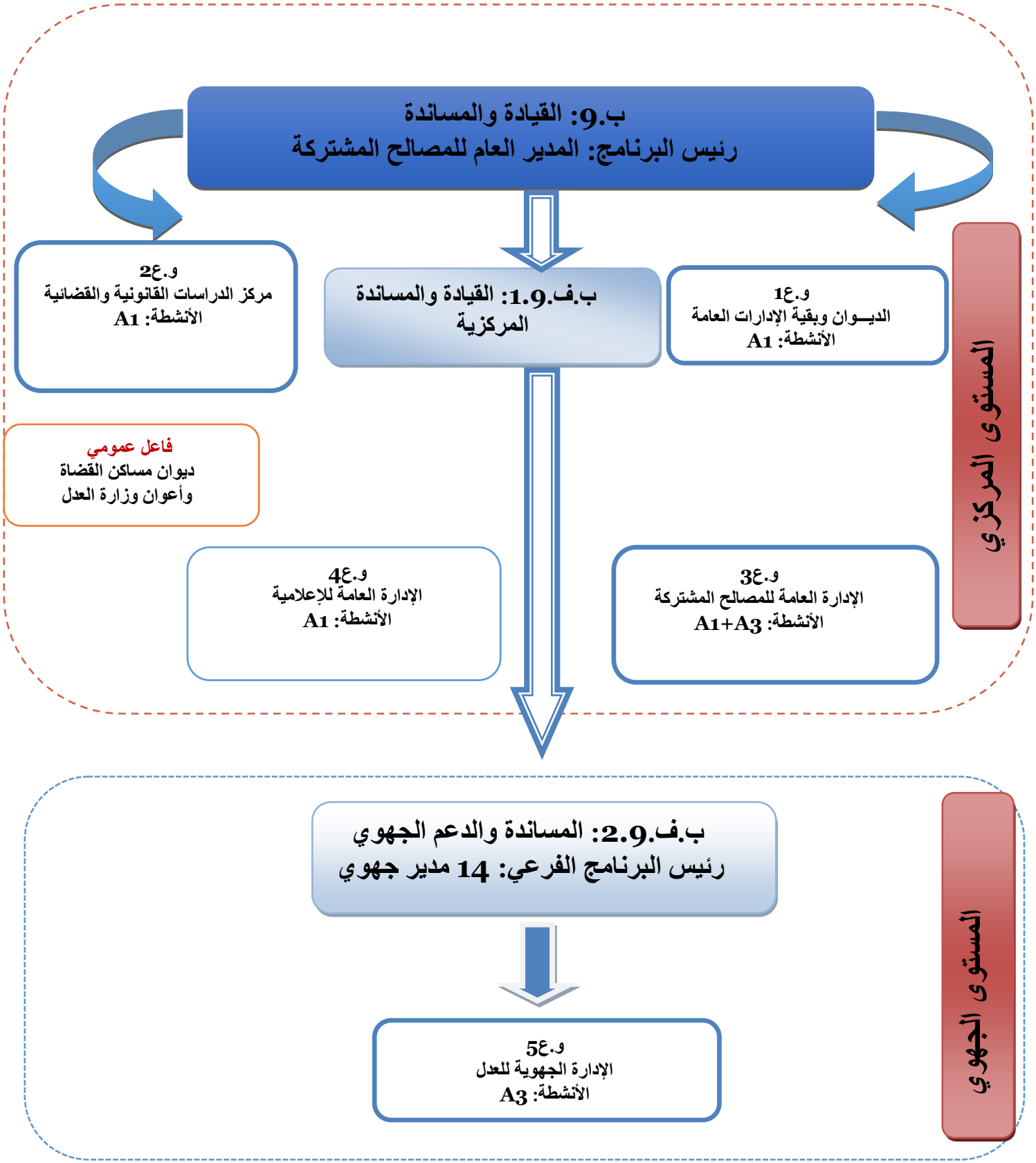

3.1-استراتيجية البرنامج:

تتمثل استراتيجية برنامج القيادة والمساندة في تقديم الدعم المادي والبشري واللّوجستي والتقني لبرنامجي العدل والسجون والإصلاح قصد المساهمة في تحقيق السياسات العمومية للبرنامجين ودعمها في تحقيق الأهداف ومؤشرات الأداء. بالإضافة إلى ذلك، يضمن برنامج القيادة والمساندة السهر على ديمومة الميزانية ويعمل على التنسيق مع البرامج العملياتية بهدف ترشيد التصرف في الموارد المخصصة للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة.

وقد اتسمت منهجية العمل المتبعة في إطار برنامج القيادة والمساندة بطابعها التشاركي وتفويض المسؤوليات المتعلقة بإنجاز الأنشطة حسب الاختصاص. وتم التركيز على حسن استشراف حاجيات مهمة العدل من الموارد البشرية والمالية اللازمة. وتم العمل على تكريس التوجه العام للوزارة القائم على تحسين الأداء وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة للمال العام.

وتبعا لما تشهده البلاد التونسية نتيجة الازمة الاقتصادية والمالية العالمية الناجمة عن انتشار وباء فيروس كورونا المستجد، من تحديات عميقة لها تداعيات وتأثيرات مباشرة على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العمومية والتوازنات العامة، حرصت وزارة العدل على مجابهة التداعيات السلبية اللازمة من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية للوقاية من هذا الفيروس. ولمجابهة هذه التحديات وحرصا على مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية تم الحرص على ترشيد الإنفاق العمومي في عدة مجالات من خلال وضع الآليات المناسبة على غرار تركيز منظومة تتبع سيارات المصلحة بأغلب الإدارات الجهوية لوزارة العدل لمزيد احكام التصرف في وسائل النقل الإدارية. وسيتم العمل على تعميمها كما تمّ كذلك تركيز نظام البطاقة الذكية بغاية ترشيد نفقات استهلاك الوقود، واستصدار منشور من السيّد وزير العدل لتحسيس مستعملي السيّارات الإدارية لاستعمالها في الأغراض الإدارية دون سواها مع التّأكيد على احترام القواعد المرورية. كما تمّ الشّروع في إرساء منظومة الرّقابة الداخلية بهدف التحكّم في المخاطر وتحسين الأداء.

وتبعا لضبط خطة التنزيل العملياتي للبرامج العمومية من طرف الوحدة المركزية للتصرف حسب الأهداف لتركيز مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف لميزانية الدولة" بوزارة المالية المتمثلة في تحديد البرامج الفرعية والوحدات العملياتية على المستويين المركزي

والجهوي، أصبح برنامج القيادة والمساندة يحتوي على برنامج فرعي1: يهم «القيادة والمساندة المركزية" وبرنامج فرعي2: يهم «الدعم والمساندة الجهوية"(14 إدارة جهوية).

وباعتبار أن هذا البرنامج مشترك بين جميع الوزارات تم إعداد إطار موحد لتنزيل أداء برنامج القيادة والمساندة من طرف الوحدة المركزية بدعم من الخبراء ومساندة بقية الوزارات.

وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على ثلاث أهداف استراتيجية موحدة بين المهمات وهي على التوالي:

- **الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين حوكمة المهمة.**
- **الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص.**
- **الهدف الاستراتيجي الثالث: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة.**

وتتمثل أهمّ المحاور والمشمولات الاستراتيجية لهذا البرنامج فيما يلي:

- التنسيق بين مختلف البرامج الأخرى والعمل على توفير الدّعم اللازم وذلك بتوظيف الموارد البشرية والمالية والمعدات وجعلها على ذمة جل مصالح البرامج لتحقيق الأهداف المرسومة،
- إحاطة الوزير علما بالنشاط العام للوزارة،
- تحسين نسبة التأطير بالإدارة،
- إعداد ومتابعة ميزانية الوزارة،
- الإشراف المالي على المؤسسات العمومية الإدارية الراجعة بالنظر للوزارة،
- صيانة البناءات الإدارية ووسائل النقل ومنقولات الوزارة،
- إعداد وتطبيق برنامج لإحكام التصرف في الطاقة (الماء، الكهرباء...)،
- السهر على إعداد المخطط المديري للإعلامية للوزارة،
- الإشراف والمتابعة لكل المخططات والأعمال الإعلامية على مستوى الإدارات الجهوية والمؤسسات العمومية،
- ضمان استعمال التجهيزات والبرمجيات الإعلامية وصيانتها،

- إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة الاتصالية للوزارة.

وفي إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة منها المتعلقة بتكريس المساواة بين المرأة والرجل ومختلف الفئات الاجتماعية، تحرص الوزارة على إعطاء المرأة المكانة التي تستحق من خلال تكليفها بمهام تسييريّة متعددة صلب الإدارة وتعيينها في خطط وظيفية عليا، بحيث يبلغ عدد موظفي وزارة العدل حوالي 17.359 موظف خلال سنة 2019 تشكل النساء منهم نسبة33%.

في برنامج القيادة والمساندة تحتل المرأة مكانة هامة، حيث تبلغ نسبة النساء 40% من مجموع الموظفين المنتمين إلى هذا البرنامج(782) حسب ما يبينه الرسم التالـي:

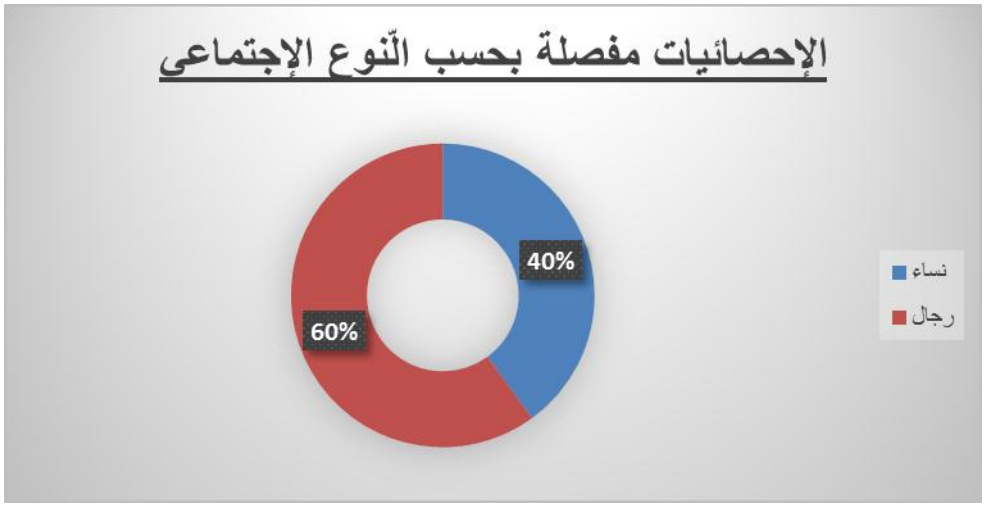

- كما تتوزع النساء المكلفات بخطط وظيفية ببرنامج القيادة والمساندة حسب الخطة كما يلـي:

○توزيع النساء والرجال حسب الخطط الوظيفية:

البرنامج	الخطة الوظيفية	الجنس	العدد	النسبة مقارنة بمجموع النساء والرجال	النسبة مقارنة بمجموع افراد البرنامج	النسبة مقارنة بمجموع الخطط الوظيفية
القيادة والمساندة	رئيس مصلحة	نساء	21	7%	3%	14%
		رجال	21	4%	3%	14%
	كاتب عـام	رجال	1	0,2%	0,1%	1%
	كاهية مديـر	نساء	6	2%	1%	4%
		رجال	12	3%	2%	8%
	مديـــر	نساء	9	3%	1%	6%
		رجال	29	6%	4%	20%
	مدير عـام	نساء	15	5%	2%	10%
		رجال	34	7%	4%	23%
مجموع الخطط الوظيفية	148					
		51 نساء	97 رجال	نساء 34%	رجال 66%	%19	100%

2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2019	2020	تقديرات 2021
ب.ف.1.9 القيـــادة والمســـاندة	1. تحسين حوكمة المهمة	1.1.9 النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الاولوية	%			70
		2.1.9 التطور السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهمة	%			1000000

	2. تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص	1.2.9 الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الاجور	%			+9,26
		2.2.9 نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين	%			100
	3. ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة	1.3.9 الفارق بين التقديرات وانجازات الميزانية	%			113,46
		2.3.9 كلفة التسيير عن كل عون	الف دينار			3,907

- **الهدف.1.9: تحسين حوكمة المهمة**

- **تقديم الهدف**: يندرج هذا الهدف في إطار الهدف الاستراتيجي الموحد المشترك بين جميع المهمات لما له من تأثير مباشر على تحسين جودة القيادة وتطوير مستوى أداء المهمة. ويكون ذلك من خلال اعتماد أساليب وطرق عمل ناجعة ومتطورة للجان القيادة والعمل على تنفيذ قرارات وتوصيات هذه اللجان مع تكريس مبدأ المسؤولية في تنفيذ السياسات العمومية.

- **مرجع الهدف:** برنامج القيادة والمساندة.

- **مبررات اعتماد المؤشرات**: تم اختيار مؤشرات مشتركة بين مختلف المهمات تبين مدى تحقيق الهدف المنشود. كما يعمل البرنامج على عقد عقود أهداف عملياتية وخصوصية تساعد على تحقيق هذا الهدف.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 9-1

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
الهدف1.9	تحسين حوكمة المهمة							
المؤشر1.1.9	%					70	75	80
المؤشر2.1.9	عدد	997646	807194	963825	950000	1000000	1001000	1005000

- **الهدف2.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص.**

- **تقديم الهدف**. يندرج هذا الهدف في إطار تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكم في كتلة الأجور، ويكون ذلك عن طريق التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية وتوفير التكوين اللازم للأعوان من أجل النهوض بالتأطير من جهة ودعم وتنمية خبرات ومعارف الموارد البشرية من جهة اخرى.

- **مرجع الهدف:** برنامج القيادة والمساندة.

- **مبررات اعتماد المؤشرات**: تم اختيار مجموعة من المؤشرات في إطار حوكمة الموارد البشرية وحسن التصرف في الإعتمادات المرصودة للتاجيروهي على التوالي:

2-1 الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

2-2 نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين

وبالإضافة لذلك يعمل البرنامج على إبرام عقود أهداف داخلية واختيار مؤشرات تصرف لتحقيق الهدف المنشود مثل:

- نسبة الغيابات
- نسبة التأطير
- عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الاقل حسب النوع الاجتماعي.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 9-2

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
الهدف 2.9.: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص								
المؤشر:1.2.9	%	2.03-	0.79-	+2.51	+6,05	+9,26	2.82-	**+5,32**
المؤشر:2.2.9.	%	100.56	76.82	57.12	7.6	100	100	100

- **الهدف 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة:**

تقديم الهدف: يندرج هذا الهدف الاستراتيجي الموحد في إطار حوكمة الموارد المتاحة وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.

- مرجع الهدف: برنامج القيادة والمساندة.
- **مبررات اعتماد المؤشرات:** تمّ اختيار المؤشرات التالية بغاية الرفع من مردودية العمل الإداري والرقي بجودته بالإضافة إلى معاضدة مجهود الدولة الرامي إلى الضغط على النفقات عبر ترشيد الاستهلاك وتعزيز استعمال تكنولوجيات المعلومات وتطوير الشبكات المعلوماتية وتعميمها والاستجابة للخدمات المطلوبة في الآجال. بحيث تم اختيار المؤشرات التالية:

- 1.3 الفارق بين التقديرات وانجازات الميزانية،

- 2.3 كلفة التسيير عن كل عون.

وبالإضافة لذلك يعمل البرنامج على إبرام عقود أهداف داخلية واختيار مؤشرات تصرف لتحقيق الهدف المنشود مثل:

- نسبة العقارات المؤجرة،
- المعدل السنوي لاستهلاك وقود سيارات المصلحة،
- نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية.

-الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 9-3

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة		إنجازات			تقديرات	
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الهدف 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة.								
المؤشر:.1.3.9	%	98,11	99,46	102,69	104,85	113,46	103,74	108,73
المؤشر:2.3.9	الف دينار	3,882	3,660	3,946	4,058	3,907	4,075	4,096

2-2 تقديم أنشطة البرنامج

جدول عدد 15:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج القيادة والمساندة

البرنامج	الاهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	تقديرات 2021	التدخـــــــــلات	الأنشطـة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
القيادة والمساندة	1.9. تحسين حوكمة المهمة	1.1.9.: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	%70	اعداد الاستراتيجية القطاعية والتوجهات الاستراتيجية اعداد الدراسات إدارة التغيير والتحول العلاقات الاجتماعية التنسيق بين البرامج التفقدية والرقابة النزاعات والشؤون القانونية الشراكة بين القطاع العام والخاص الإعلام بأنشطة الوزارة	القيادة والدعم	20. 977 م. دينار

		1.2.9 التطور السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهنة	1000000	- ضمان أمن واستمرارية خدمات تكنولوجيا المعلومات + الرقمنة		
	2.9 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص	2.2.9 الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الاجور	9,26+	وضع نظام للتصرف التقديري للموارد البشرية وضع سياسة للموارد البشرية وضع نظام معلوماتي / لوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية مراجعة / اعتماد نظام جديد يعتمد على تقييم أداء الموظفين الانتدابات التأجير	التصرف في الموارد البشرية	20 م. دينار
		3.2.9 نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين	100	التصرف في المسار المهني التصرف في الكفاءات التدوير الوظيفي (الحركية) التقييم التكوين		
	3.9 ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة	1.3.9 الفارق بين التقديرات وانجازات الميزانية	113,46	اعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها اعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها لشراءات الصيانة	القيادة والدعم	20 .977 م. دينار
		2.3.9 كلفة التسيير عن كل عون	3,907	التصرف في اسطول السيارات اسطول العقارات	الدعم والمساندة الجهوية	1. 297 م. دينار

3.نفقات البرنامج:

1.3 –ميزانية البرنامج:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة خلال تصرف سنة 2021 حوالي 47392 ألف دينار وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 16: ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات2019	ق.م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة(%)
نفقات التأجير	20 596	20 662	**20 000**	**- 662**	**-3,20%**
نفقات التسيير	12 106	12 622	**12 622**	**1**	**0,00%**
نفقات التدخلات	9 148	4 809	**4 770**	**- 39**	**-0,81%**
نفقات الاستثمار	2 416	6 550	**10 000**	**3 450**	**52,67%**
نفقات العمليات المالية					
بقية النفقات					
المجموع	**44 266**	**44 643**	**47 392**	**2 750**	**%6,16**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد6:

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

تم تبويب ميزانية القيادة والمساندة حسب الأقسام عملا بالفصل 15 من قانون الميزانية.

حيث بلغت ميزانية برنامج القيادة والمساندة47,392 م.د مقابل 44,643 م.د خلال تصرف سنة 2020، أي بزيادة قدرها 2,750م.د تمثل نسبة6,16%.

ويلاحظ أن نفقات التأجير العمومي سجلت انخفاضا طفيفا ناتج عن تقلص عدد المكلفين بمأمورية في الفترة الحالية.

أما بخصوص نفقات الاستثمار فقد تم تسجيل زيادة هامة في حدود 52,7% وذلك لخلاص بعض المشاريع الجارية.

جدول عدد 17:

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

بحساب الألف دينار

بيـــان البرنامج	الأنشطـة	إنجازات 2019	قانون المالية (1) 2020	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر 2021-2020	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)-(1)/(1)
القيادة والمساندة المركزية	القيادة والدعم		18682	20 977	2 295	12,3%
	التصرف في الموارد البشرية		13820	20 000	6 180	44,7%
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة			32 502	40 977	8 475	28,4%
المساندة والدعم الجهوي بتونس	الدعم والمساندة الجهوية		2273	1 297	- 976	-42,9%
المساندة والدعم الجهوي ببنزرت			686	343	343 -	-50,0%
المساندة والدعم الجهوي بالكاف			977	578	399 -	%40,9-
المساندة والدعم الجهوي بباجة			606	322	284 -	%46,9-
المساندة والدعم الجهوي بنابل			658	406	252 -	%38,3-
المساندة والدعم الجهوي بالقيروان			627	368	259 -	%41,3-
المساندة والدعم الجهوي بسوسة			882	408	474 -	%53,7-
المساندة والدعم الجهوي بالمنستير			681	453	228 -	%33,5-
المساندة والدعم الجهوي بسيدي بوزيد			614	331	283 -	%46,1-
المساندة والدعم الجهوي بالقصرين			581	328	254 -	%43,6-
المساندة والدعم الجهوي بصفاقس			940	447	493 -	%52,5-
المساندة والدعم الجهوي بقفصة			1022	382	640 -	%62,6-
المساندة والدعم الجهوي بقابس			887	385	502 -	%56,6-
المساندة والدعم الجهوي بمدنين			706	368	338 -	%47,9-
مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة			12141	6 415	-5726	-47,2%
مجموع البرنامج			44643	47 392	2 749	6,2%

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد7:

توزيع ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب البرامج الفرعية

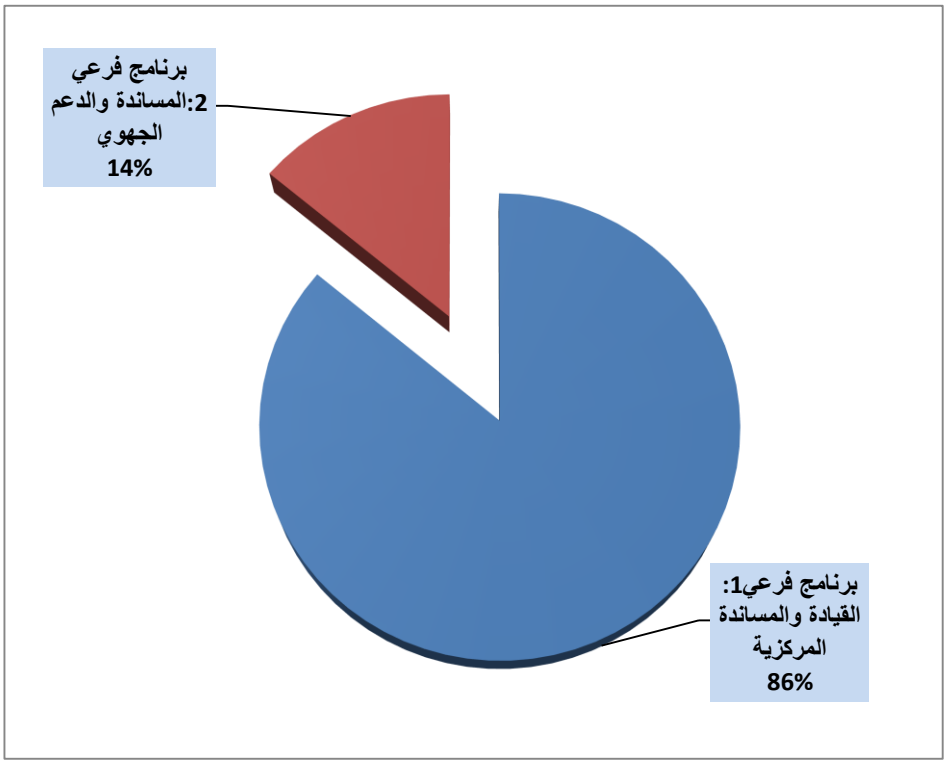

في إطار التنزيل العمليّاتي للبرنامج تم تخصيص اعتماد إجمالي للبرنامج الفرعي المركزي "القيادة والمساندة المركزية" قدره40,977 م.د من جملة الاعتماد المخصص للبرنامج يمثل نسبة 86 % في حين تم تقسيم بقيّة الاعتمادات البالغة 6,415 م.د والتي تمثل 14%، على 14 برنامج فرعي جهوي "المساندة والدعم الجهوي". مع العلم أن نفقات التأجير تم ضبطها على المستوى المركزي.

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج القيادة والمساندة

جدول عدد 18:

إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج القيادة والمساندة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات	إنجازات		ق. م 2020		تقديرات		
	2018	2019	التبويب القديم	التبويب الجديد	2021	2022	2023
التأجير العمومي	19 160	20 596	20 662	20 662	20 000	20 700	21 176
وسائل المصالح	10 651	12 106	12 622	12 622	12 622	12 900	13 100
التدخل العمومي	2 882	9 148	4 809	4 809	4 770	4 770	4 770
نفقات الإستثمار	4 526	2 416	6 550	6 550	10 000	9 600	9 675
نفقات العمليات المالية							
بقية النفقات							
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**37 219**	**44 266**	**44 643**	**44 643**	**47 392**	**47 970**	**48 721**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات	**37 339**	**44 386**	**44 723**	**44 723**	**47 472**	**48 080**	**48 841**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

في إطار تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) اقترحت مصالح وزارة المالية نسبة زيادة سنوية بين 1,2% و 1,5% خلال سنتي 2021-2023 وهي نسب ضعيفة يصعب أن تغطي الاحتياجات الحقيقية للبرنامج باعتبار ارتفاع كلفة جل المستلزمات الأساسية.

الملاحق:

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة المؤشر: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الاولوية

1. رمز المؤشر: 9-1-1-1
2. تسمية المؤشر: **النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية**
3. تاريخ تحيين المؤشر:

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة المركزية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **تحسين حوكمة المهمة**
4. تعريف المؤشر: يهدف إلى قيس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات
5. نوع المؤشر: مؤشر **نتائج**
6. طبيعة المؤشر: **مؤشر فاعلية**
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: وطني

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
2. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
3. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية:
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:.
5. تاريخ توفر المؤشر:
6. القيمة المستهدفة للمؤشر: %
7. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	إنجازات			توقعات 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
1 -1 النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الاولوية	%					70	75	80

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سيتم الانطلاق في العمل بهذا المؤشر بداية من السنة 2021، سنة الانطلاق في توحيد أهداف برنامج القيادة والمساندة بين مختلف المهمات.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

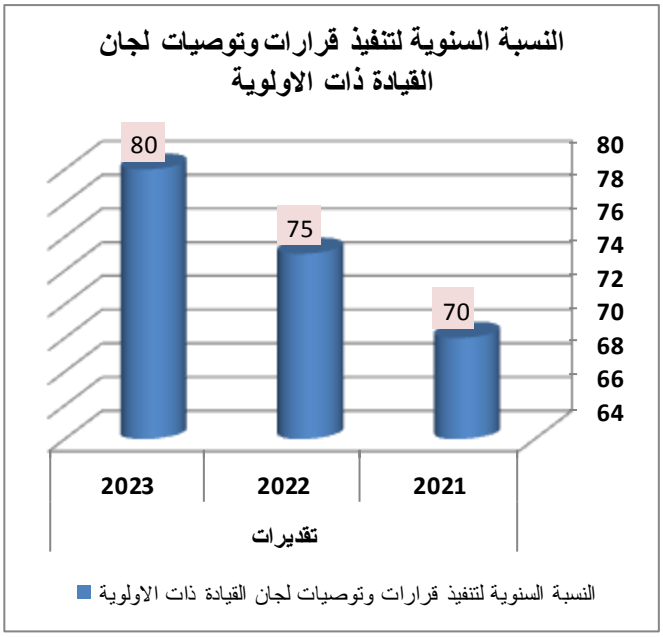

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 1 -1 النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الاولوية	%80	% 80	%70	– اعداد الاستراتيجية القطاعية والتوجهات الاستراتيجية اعداد الدراسات إدارة التغيير والتحول العلاقات الاجتماعية التنسيق بين البرامج التفقدية والرقابة النزاعات والشؤون القانونية الشراكة بين القطاع العام والخاص الإعلام بأنشطة الوزارة	القيادة والدعم	20,977 م.د

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر سيتم العمل على تطوير المنظومات الخاصة بالمهمة لتيسير التواصل والتنسيق بين مختلف المتدخلين.

بطاقة المؤشر: التطور السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهمة

1. رمز المؤشر: 9-1-2-1
2. تسمية المؤشر: **التطور السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهمة**
3. تاريخ تحيين المؤشر: مارس من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة المركزية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **تحسين حوكمة المهمة**
4. تعريف المؤشر: يبرز هذا المؤشر عدد الأشخاص الذين قاموا بزيارة الموقع الرسمي لوزارة العدل على العنوان الالكتروني https://www.justice.gov.tn
5. نوع المؤشر: نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشرجودة
7. التفرعات: حسب البرامج الفرعية: الإدارة المركزية والإدارات الجهويّة والمصالح الخارجية تحت الإشراف.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأشخاص الذين قاموا بزيارة الموقع الرسمي لوزارة العدل
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:Google analytics وهي خدمة مجانية تقوم بتعقب حركة الزوار لمواقع الواب و يستخدمها أكثر من 10 ملايين موقع ، أو أكثر من 80٪ من السوق العالمية (ويكيبيديا)
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: يقوم موقع الواب بإرسال معطيات الزوار (ip, navigateur, systeme d'exploitation...) الى موقع Google analytics والذي يقوم بتحليلها وتوفير الاحصائيات اللازمة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: Google analytics.
6. تاريخ توفر المؤشر: يمكن توفير المؤشر بصفة حينية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:....% نهاية سنة 2023.
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التطور السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهمة	عدد	997646	807194	963825	950000	1000000	1001000	1005000

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة حركة الزوار لموقع الواب الرسمي للوزارة تطور ملحوظ مند سنة 2017 ومن المتوقع ان يرتفع عدد الأشخاص الذين سيقومون بزيارة الموقع الرسمي لوزارة العدل ليصل الى حدود 1005000 سنة 2023.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

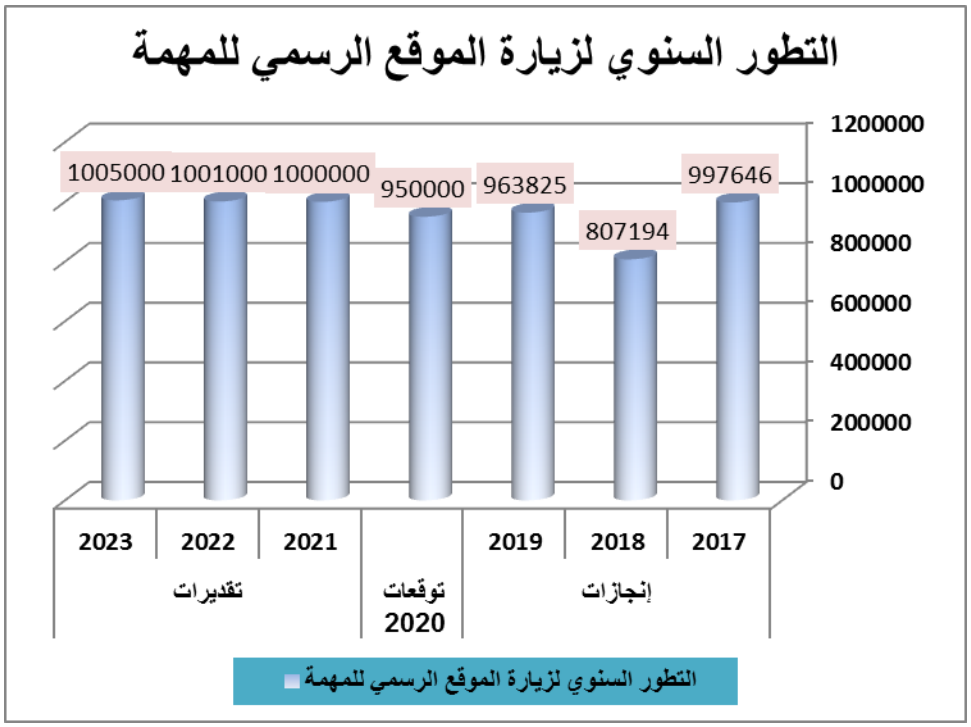

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر: **التطور السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهمة**	1005000	1005000	1000000	- ضمان أمن واستمرارية خدمات تكنولوجيا المعلومات + الرقمنة	**القيادة والدعم**	**20,977 م.د**

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة المؤشر: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الاجور

1. رمز المؤشر :9-1-2-2
2. تسمية المؤشر: **الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الاجور**
3. تاريخ تحيين المؤشر:

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: ب.9.1 القيادة والمساندة المركزية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص**
4. تعريف المؤشر: تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكم في كتلة الأجور.
5. نوع المؤشر: نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: وطني

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية%.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية:.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: **5,32** %+ سنة 2023
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: : **5,32** %+ سنة 2023
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون المالية

I. قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الاجور	%	2.03-	0.79-	+2.51	+6,05	+9,26	2.82-	**+5,32**

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تسجيل سنة 2019 زيادة بـ 2,51% و يرجع ذلك إلى **الاعتماد الإضافي** الذي تم ترسيمه لتغطية كلفة الزيادات في الأجور التي وقع اعتمادها منذ سنة 2017و2018 كالاعتماد جبائي كما يتوقع ارتفاع في المؤشر في السنوات القادمة كما يلي:

سنة 2020 لم يتم إدراج كلفة الزيادات في الأجور القسط الثالث عند المصادقة على ميزانية تصرف 2020.

سنة2021 نظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد جراء جائحة كورونا شهدت كتلة أجور ارتفاعا طفيفا ليس مطابق لما سوف يتم صرفه.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

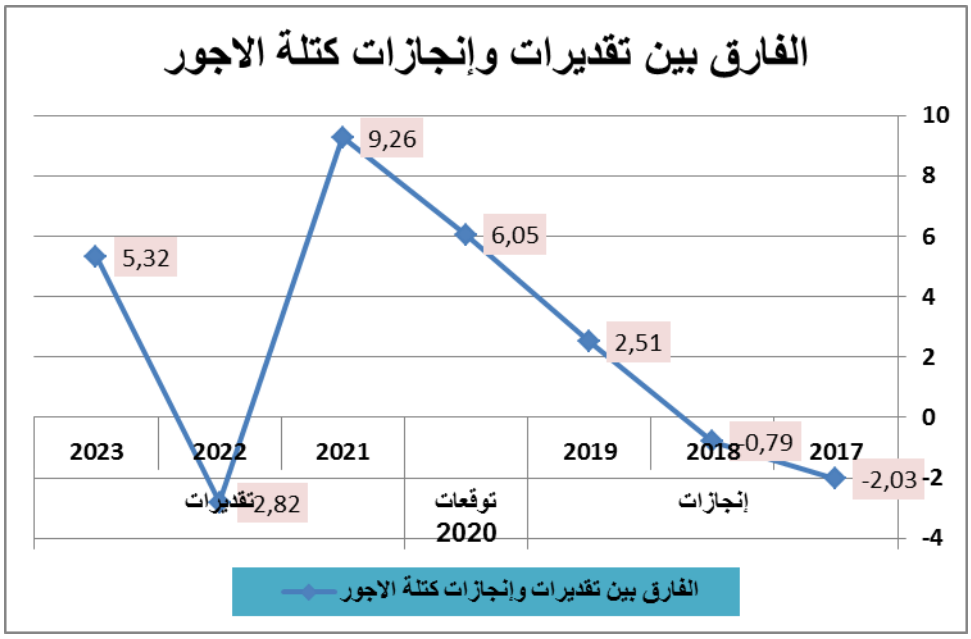

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الاجور	5,32	5,32	9,26	-وضع نظام للتصرف التقديري للموارد البشرية وضع سياسة للموارد البشرية وضع نظام معلوماتي / لوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية	**التصرف في الموارد البشرية**	**20 م.دينار**

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يهم هذا المؤشر كامل المهمة وللغرض تم إعداد لوحة قيادة لتحديد الموارد البشرية اللازمة في كل المواقع بالمقارنة مع حجم العمل والمعدلات الوطنية. ويتم العمل على تعميم هذه الطريقة على جميع مواقع القرار.

بطاقة المؤشر: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين

1. رمز المؤشر: 9-1-2-3
2. تسمية المؤشر: **نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين**
3. تاريخ تحيين المؤشر: نهاية كلّ سنة.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: **القيادة والمساندة**
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة المركزية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص**
4. تعريف المؤشر.
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس منتوج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعليّة.
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية:

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين
2. وحدة المؤشر: (نسبة مائوية)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مخطط التكوين السنوي المصادق عليه
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: تقارير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية
6. تاريخ توفر المؤشر: كل 06 أشهر
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 1380 نهاية سنة 2021 بزيادة 5 % طيلة المخطط
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 100%
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الإدارية

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين	%	100..56 %	%76.82	57.12 %	7.6 %	%100	%100	%100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

تم تحديد نسبة 5% بالنسبة لتطور عدد الأعوان المتكونين خلال كل سنة ويبقى عدد المنتفعين دون المأمول وذلك للإعتبارات التالية:

- محدودية الإعتمادات المرصودة
- البعد الجغرافي للمنتفعين بالتكوين وصعوبة تجميعهم
- تعدد وتفرع مجالات التكوين
- خلال سنة 2020 تم إلغاء الدورات التكوينية المبرمجة وذلك بسبب الظروف الصحية الإستثنائية الناتجة عن إنتشار فيروس "كورونا Covid 19 " وصدور منشور السيد وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية عدد 1 بتاريخ 10 مارس 2020 ثم صدور البلاغ المشترك بين وزارات الصحة والداخلية والشؤون المحلية والبيئة بتاريخ 03 أكتوبر 2020 اللذان ألغيا جميع التظاهرات بما في ذلك الدورات التكوينية وهو ما حال دون تنظيم دورات خلال سنة 2020 إذ تم تكوين 100 عون فقط في حين قدر عدد المتكونين لسنة 2020 خلال السنوات الفارطة بـ: 1315، كما أن آلية التكوين عن بعد لا تتماشى مع طبيعة التكوين التي تقتضي حضور الأعوان وتنظيم ورشات تكوين لا سيما عدم توفر بنية تحتية خاصة بالوسائل الإعلامية للسماح بتأمين دورات تكوين عن بعد وفق ماهو مأمول.

بالنسبة للتقديرات المتعلقة بسنوات 2021 و2022 و2023 تم الإبقاء على العدد الذي تم ضبطه في السنوات السابقة وعلى نسبة التطور المقدرة بـ: 5% دون الأخذ بعين الإعتبار للعدد الخاص

بسنة 2020 نظرا لأن أسباب عدم إنجاز دورات تكوينية تبقى ظرفية وزوالها سوف يمكننا من تحقيق الأهداف المنشودة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

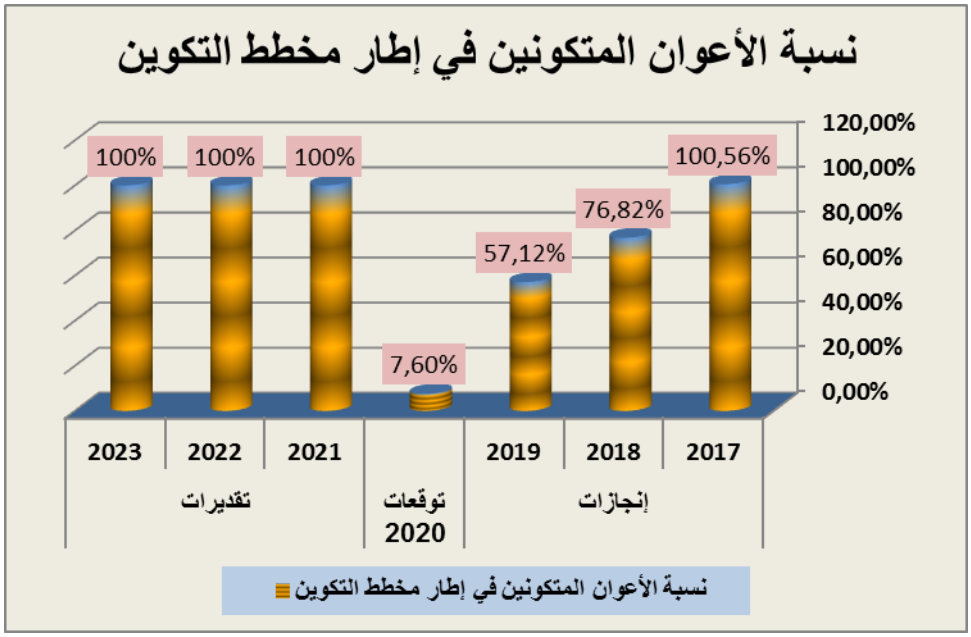

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 2-2 نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين	% 100	% 100	% 100	– مراجعة / اعتماد نظام جديد يعتمد على تقييم أداء الموظفين الانتدابات التاجير التصرف في المسار المهني التصرف في الكفاءات التدوير الوظيفي (الحركية) التقييم التكوين	التصرف في الموارد البشرية	130 أ د

5.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الموارد المالية
- صعوبة تجميع الإطار وتوفير وسائل النقل ومكان الإقامة
- الظروف الصحية الاستثنائية الناتجة عن تفشي فيروس "كورونا" والتي تسببت في إلغاء الدورات التكوينية الحضورية

بطاقة المؤشر: الفارق بين التقديرات وانجازات الميزانية

1. رمز المؤشر :9-1-3-1
1. تسمية المؤشر: **الفارق بين التقديرات وانجازات الميزانية**
2. تاريخ تحيين المؤشر:

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة الجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة**
4. تعريف المؤشر: حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس منتوج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:
2. وحدة المؤشر: نسبةمئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية:
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6. تاريخ توفر المؤشر:
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 108,73
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون المالية

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			توقعات 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
الفارق بين التقديرات وانجازات الميزانية	%	98,11	99,46	102,69	104,85	113,46	103,74	108,73

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر :

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر: الفارق بين التقديرات وانجازات الميزانية	108,73	108,73	113,46	اعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها اعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها	الدعم والمساندة الجهوية	1 297

بطاقة المؤشر: كلفة التسيير عن كل عون

1. رمز المؤشر : 9-1-3-2
1. تسمية المؤشر : **كلفة التسيير عن كل عون**
2. تاريخ تحيين المؤشر:

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: **القيادة والمساندة**
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة الجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة**
4. تعريف المؤشر:
5. نوع المؤشر : مؤشر **قيس نتائج**
6. طبيعة المؤشر : مؤشر **جودة**
7. التفريعات حسب البرامج :

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: جملة ميزانية التصرف دون اعتبار التأجير / العدد الجملي لأعوان المهمة
2. وحدة المؤشر: بألف الدينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ميزانية المهمة
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: المنظومات الإعلامية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6. تاريخ توفر المؤشر: أخر كل سنة تصرف
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: .....
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	إنجازات			توقعات 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
كلفة التسيير عن كل عون	ألف دينار	3,882	3,660	3,946	4,058	3,907	4,075	4,096

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر: كلفة التسيير عن كل عون	4,096	4,096	3,907	– لشراءات الصيانة التصرف في اسطول السيارات اسطول العقارات	الدعم والمساندة الجهوية	1 297